مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٥٥**
الخميس، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فيرنانديز سوتو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الشواشي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	الآنسة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	مالي	السيد كاسي
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا (S/2001/732)

01-48704 (A)
0148704

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن المجلس، لأشيد بسعادة السيد وانغ ينغفان، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة لتوليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠٠١. إنني على يقين من أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس في التعبير عن عميق التقدير للسفير وانغ للمهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأسلحة الصغيرة

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2001/732)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، واستراليا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبيرو، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والسودان، وسيراليون، وشيلي، وغانا، والفلبين، وفنزويلا، وكندا، وكوستاريكا، ومصر، والمكسيك، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول الأعمال. ووفقا للممارسة المتبعة، اقترح بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ليستري (الأرجنتين) والسيد مولز (استراليا) والسيد أحمد (باكستان) والسيد مورا (البرازيل) والسيد دي رويت (بلجيكا) والسيد سوتيرف (بلغاريا) والسيد فالديز كاريو (بيرو) والسيد لينغ (بيلاروس) والسيد سون جوان - يونغ (جمهورية كوريا) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد عروة (السودان) والسيد كامارا (سيراليون) والسيد فالديز (شيلي) والسيد ايفا آبينتينغ (غانا) والسيد مانالو (الفلبين) والسيد الكالي (فنزويلا) والسيد هاينبيكر (كندا) والسيد نيهاوس (كوستاريكا) والسيد بيبرس (مصر) والسيد نافاريت (المكسيك) والسيد شامارا (نيبال) والسيد ماكي (نيوزيلندا) والسيد بال (الهند) والسيد ساتو (اليابان).

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سيبدأ المجلس النظر في البند المدرج على جدول الأعمال. يجتمع المجلس اليوم وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة. أم أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة S/2001/732.

أرحب بحضور الأمين العام المميز لهذه الجلسة. قبل أن أعطي الكلمة لسعادة الأمين العام، أود أن أدلي ببعض الملاحظات المبدئية.

أود أن أبدأ بياني بإعلامكم عما تشعر به كولومبيا من شرف لترؤس أعمال المجلس أثناء شهر آب/أغسطس. ونحن نضطلع بهذه المسؤولية بقناعة راسخة بأن هذه الهيئة تقوم بدور لا غنى عنه، من خلال الولاية المناطة به بموجب الميثاق لصيانة الأمن والسلم الدوليين. وإن كولومبيا، كما هو معروف تقليديا، قد عملت مرات عديدة في المجلس، فإنها ستعمل بدقة وفقا للقواعد والمبادئ المتضمنة في الميثاق. وبوصفي وزيرا للشؤون الخارجية في الجمهورية، فإنني مقتنع

من أننا سنستفيد من تعاون الأعضاء الآخرين في المجلس والدول الأعضاء الأخرى في المنظمة ومن موظفي الأمانة العامة في عملهم الذي لا غنى عنه في قيامهم بتنفيذ ولاية المجلس.

إن المشاكل التي تنشأ عن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأثرها على حالات النزاع قد أصبح محط اهتمام عالمي متزايد. إن المبادرات العالمية، والإقليمية، ودون الإقليمية والوطنية في هذا المجال تتطلب تعاونا دوليا ودعما من أجهزة وبرامج الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

إن المناقشة التي اقترحتها كولومبيا لها عدة أهداف. الأول هو متابعة مسألة الأسلحة الصغيرة بعد عامين من إدراجها في جدول أعمال المجلس في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. والثاني هو النظر بعناية في معالجة حالات نزاع معينة ينظر فيها المجلس. والثالث هو تعميق الفهم لهذا الموضوع في المجلس عن طريق توسيع النقاش مع مشاركة واضحة ونشطة من جانب الدول غير الأعضاء في هذه الهيئة. والهدف الرابع هو النظر في دور مجلس الأمن لتنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده أخيرا في تموز/يوليه في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه، آخذين بعين الاعتبار الزخم الذي ولّده هذا المؤتمر.

وأخيرا، ينبغي لهذا النقاش أن يؤدي إلى سلسلة من التوصيات العملية والممكنة التي نأمل أن تتجسد.

أخيرا، ينبغي أن تسفر هذه المناقشة عن سلسلة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ التي نأمل أن يتسنى تضمينها في بيان رئاسي لسرد أنشطة المجلس وتحديد طبيعة مشاركته في هذا المجال.

وحتى نحقق هذه الأهداف، اقترحنا بعض الموضوعات للنظر فيها في هذه المناقشة: أهمية الأسلحة الصغيرة في الصراعات التي ينظر فيها المجلس؛ محتويات تقارير الأمين العام؛ مواصلة الحصول على المعلومات بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة؛ تعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية؛ أثر حظر توريد الأسلحة الصغيرة؛ إيفاد بعثات تقييم إلى البلدان التي تطلبها؛ ثم، كما قلت، تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وأدعو الوفود المشاركة إلى الإشارة إلى هذه الموضوعات في بياناتها.

والآن أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أنضم إلى المجلس اليوم وهو ينظر في الإسهام الذي يمكن أن يقدمه في تناول الأثر المدمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الشعوب والمجتمعات في أنحاء العالم.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في الشهر الماضي، حقق تقدما هاما. وأود أن أهنئ رئيس المؤتمر، السفير كاميلو رييس رودريغيز ممثل كولومبيا، على دوره الهام في ضمان نتائجه الناجحة.

لقد اجتذب المؤتمر انتباها واسعا، ونشرت وسائط الإعلام العالمية بشكل مكثف عن التكلفة والوبال اللذين تسببهما هذه الأسلحة. وجماعات المجتمع المدني من أنحاء العالم شاركت مشاركة عميقة بناءة. وبعد مفاوضات صعبة متوترة، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق للآراء بين وجهات نظر ومصالح متنوعة واعتمدت برنامج عمل شاملا.

والمجتمع الدولي، إذ يواجه الوبال العالمي للأسلحة الصغيرة، بدأ الآن عملية هامة لاتخاذ إجراء عالمي بناء. والتزمت الدول بوضع وتعزيز وتنفيذ قواعد ومعايير تستهدف منع ومكافحة صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة بهدف القضاء عليها نهائيا في نهاية الأمر. واتفقت على التركيز بشكل خاص على حالات ما بعد الصراع لنزع سلاح المقاتلين السابقين، بما فيهم المقاتلون الأطفال، وتسريحهم وإعادة اندماجهم. واتفقت أيضا على أن تعمل بطريقة مسؤولة في مجالات تصدير الأسلحة واستيرادها ونقلها وإعادة نقلها، حيث أن الأسلحة المشروعة كثيرا ما تجد طريقها وبسهولة كبيرة إلى أيدي الإرهابيين والمجرمين وتجار المخدرات.

واعترفت الدول بضرورة وضع علامات على الأسلحة والاحتفاظ بسجلات دقيقة تمكن من اقتفاء أثر الأسلحة والتعرف عليها في الوقت المناسب. وتعهدت بتحسين تنفيذ حالات حظر توريد الأسلحة التي يقررها المجلس واتفقت على تدمير الأسلحة غير المشروعة أو الزائدة عن الحاجة. ويسرني أن ألاحظ أن إدارة شؤون نزع السلاح أصدرت دليلا بشأن الوسائل الآمنة بيئيا لتدمير الأسلحة آمل أن يساعد الدول في هذا الشأن. وبرنامج العمل يدعو إلى المزيد من الشفافية وإلى برامج تعليم وتوعية عامة. وبغية تقييم التقدم والإبقاء على الزخم الذي تولد الآن، يقضي برنامج العمل بعقد مؤتمر استعراضي في سنة ٢٠٠٦.

هذه خطوات أولى هامة في تخفيف حدة تهديد كبير يتعرض له السلم والأمن الدوليان. ويجب أن نعزز الآن هذه المكاسب. إن برنامج العمل مجرد بداية، وليس هدفا في حد ذاته. والتنفيذ سيكون اختبارا حقيقيا. وأود أيضا أن أشجع الحكومات على مواصلة العمل بشأن تلك المسائل التي يمكن التوصل إلى توافق آراء بشأنها في المؤتمر.

هناك أيضا مسألة الصكوك الملزمة قانونا المتفاوض بشأنها. لقد وضعت الدول قواعد دولية في مجالات الانتشار النووي واعتمدت معاهدات تحظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والألغام البرية المضادة للأفراد. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يفتقر بوضوح إلى إطار كهذا لقواعد ومعايير ملزمة.

هناك أيضا ضرورة لمعالجة الجانب المتصل بالتوريد من المشكلة. ومنذ منتصف الثمانينات، حدثت زيادة في عدد الشركات والبلدان التي تصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأصبحت بعض دول العالم الثرية من الموردين الرئيسيين، لكن بلدانا نامية كثيرة تنتج أيضا أسلحة صغيرة بما في ذلك بغرض التصدير.

والأثر المدمر على الأطفال يستوجب أيضا بذل اهتمام خاص. إن الأطفال يعانون من الآثار المباشرة لعنف الأسلحة الصغيرة، مثل الوفاة والإصابات والتشرد؛ وفقد الوالدين والأقارب والصدمات النفسية نتيجة مشاهدة العنف. لكن هناك أيضا آثارا غير مباشرة شديدة، مثل تدمير المنشآت الصحية والتعليمية ونقص الفرص نتيجة نمو اجتماعي أوقف قبل الأوان.

وتمجيد الأسلحة يبعث أيضا إلى الأطفال برسالة مروعة: إن الحلول غير العنيفة ليست عملية أو واقعية والقوة يمكن أن توجد، ليس في مهارات الفرد أو ذكائه، وإنما في تخويف الآخرين أو إيقاع الضرر بهم. وكون الأسلحة الصغيرة تتطلب تدريبا أدنى كان له دور كبير في تجنيد حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ مقاتل طفل حول العالم. الأطفال أضعف ضحايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واحتياجاتهم الخاصة لم تلق قط اهتماما كافيا.

الأسلحة الصغيرة من السهل شراؤها. ومن السهل استخدامها، ومن السهل نقلها ومن السهل إخفاؤها. وانتشارها يزيد حدة الصراعات، ويشعل تدفقات اللاجئين، ويقوض دور القانون ويزرع ثقافة عنف وإفلات من العقاب. هذه ليست فقط مسألة نزع السلاح؛ إنما هي أيضا مسألة التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني.

إن مؤتمر الشهر الماضي الذي كان معلما على الطريق لم يقصد به النيل من السيادة الوطنية، أو الحد من حقوق الدول في الدفاع عن نفسها أو التدخل في مسؤولياتها عن توفير الأمن؛ كما لم يُرد به انتزاع الأسلحة من ملاكها الشرعيين. إن الجهات المستهدفة تظل سماسرة الأسلحة المجردين من الضمير، والمسؤولين الحكوميين الفاسدين، وعصابات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهابيين، والجماعات المسلحة، وغيرهم الذين يجلبون الموت والعجز إلى شوارعنا ومدارسنا ومدننا ويدمرون الحياة ويهدمون في دقائق ثمار الجهود التي بذلت طيلة سنوات. وما من بلد محصن من هذا التهديد.

ليست هناك حلول سهلة، وليست هناك وسيلة واحدة لمعالجة أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والالتزامات السياسية يمكن أن تُحدث أثرا حاسما في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، وهذا المجلس له دور هام يؤديه لجعل الأسلحة الصغيرة مركز الاهتمام العالمي العاجل. وإني أتطلع إلى مواصلة عملنا بشأن هذا الجانب المركزي من جوانب السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر الأمين العام على كلماته الرقيقة عن رئاسة السفير رييس لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد مؤخرا.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية كولومبيا على قدومه إلى نيويورك لكي ينضم إلينا اليوم ويترأس هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. أتقدم إليه وإلى زملائه بالتهانئ على تقلد كولومبيا رئاسة المجلس. وأود أن أنوّه كذلك بحضور الأمين العام. فحضوره وتعليقاته اليوم تعزز أهمية هذه القضية لنا جميعا.

كلنا في هذه القاعة اليوم ندرك تمام الإدراك الآثار المؤلمة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبخاصة في مناطق الصراع، حيث تبلغ حدة المشكلة أقصاها. ونثني على كولومبيا لمبادرتها بعقد هذه الجلسة، التي تواصل زخم مؤتمر الأمم المتحدة الناجح المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وأود أن أضم صوتي إلى الأمين العام في الثناء على السفير رييس على قيادته للمؤتمر.

لقد توصل المؤتمر إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل شامل هو أساس صلب لمعالجة هذه القضية. وإذا نفذت الدول الأعضاء هذا البرنامج على نحو جاد، فسيولد تقدما كبيرا صوب كبح جماح هذه التجارة القاتلة وغير المشروعة.

وترى الولايات المتحدة أن خطوات معالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن تكون عملية وفعالة. وأكثر السبل فعالية لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الوصول إلى أيدي من يسيؤون استخدامها يكون من خلال الرقابة الصارمة على الصادرات والواردات والقوانين المتشددة للسمسرة ومن خلال كفالة أمن المخزون من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولدى الولايات المتحدة نظام من أقوى الأنظمة في العالم لتنظيم تصدير الأسلحة. فلا يمكن تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصنوعة في الولايات المتحدة دون موافقة وزارة الخارجية. ولا يمكن إعادة نقل أسلحة منشؤها الولايات المتحدة دون موافقة الولايات المتحدة. ونرصد بصرامة نقل الأسلحة ونحقق بانتظام في الأنشطة المريبة. وفي السنوات الخمس الماضية حرّمنا آلاف الأسلحة غير المشروعة ومنعنا التصدير إلى خمسة بلدان لم تمتثل لقوانين الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، يجب على جميع المصدرين التجاريين للأسلحة في الولايات المتحدة أن يكونوا مسجلين كسماسرة، ويجب أن يعرضوا كل معاملة على الحكومة للحصول على ترخيص بموافقتها.

والولايات المتحدة نشطة على الصعيد الدولي كذلك في وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونقدم مساعدات مالية وتقنية ثنائية لمساعدة البلدان على تطوير رقابة وطنية على التصدير والاستيراد ولتحسين أمن الحدود ولتأمين وتدمير المخزون غير المشروع من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق المعرضة للصراعات. ولا نزال على استعداد لمواصلة هذا الدعم.

وتعتقد حكومة بلادي أن تركيز المؤتمر، كما اتضح في برنامج العمل، كان منصبا كما يجب على الدول الأعضاء وعلى واجبها وجهودها للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وبالتالي، فدور مجلس الأمن مقيد. ولا نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يسعى إلى الاضطلاع بدور موسع يتعدى اختصاصاته، مع أن عليه دورا هاما يتعين عليه الاضطلاع به.

والورقة S/2001/732، المرفق، المقدمة من حكومة كولومبيا تمهيدا لهذه الجلسة ركزت بكل حق على عدد من القضايا الهامة. وقضية تدفق المعلومات إلى المجلس قضية رئيسية. فالمعلومات المتعلقة بدور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن أن تكون لها قيمة كبيرة في مساعدتنا على تقييم مجالات صراع معينة، بما فيها قرارات إنشاء أو إنفاذ حظر مجلس الأمن المفروض على الأسلحة. ومثلما دعا برنامج العمل، تحث الولايات المتحدة الدول الأعضاء على استخدام جميع الأساليب القانونية والإدارية الواجبة ضد منتهكي حالات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن على الأسلحة.

وبالتالي، وبينما تتسم وظيفة مجلس الأمن بكونها محدودة إزاء الاضطلاع ببرنامج العمل، فالفرصة متاحة لنا، من خلال قيادة كولومبيا، لكي نحدد دورنا بعناية.

وبرنامج عمل أول مؤتمر للأمم المتحدة معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ظهر إلى الوجود منذ أسبوع فقط. ويجب أن تعطى الأولوية لضمان نجاحه، ويعتمد هذا النجاح على إرادة الدول الأعضاء وجهودها. وللولايات المتحدة تاريخها الذي برهنت فيه على التزامها بإيجاد سبل عملية وفعالة لكبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى ومعكم، السيد الرئيس، لتنفيذ برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود باسم وفد جامايكا أن أرحب بكم ترحيبا حارا، سيدي وزير خارجية كولومبيا، ووفد بلادي على يقين بأن هذه المناقشة ستكون تحت قيادتكم الهامة مفيدة إلى أقصى حد في تحقيق الأهداف التي حددتموها. ونعرب عن امتناننا الخاص لرئاسة كولومبيا، التي أتاحت الفرصة لغير الأعضاء في المجلس للمشاركة في هذه المناقشة حيث أننا نعتقد أنه لا يمكن

لمجلس الأمن إلا أن ينتفع من استكشاف نهج جديدة لمسألة تؤثر على جميع جوانب المسؤولية المكلف بها والمتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

إننا نرحب بالاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي لقضية الأسلحة الصغيرة، والذي يأتي في الوقت المناسب. فانتشار هذه الأسلحة واستعمالها يسهمان إسهاما كبيرا في تفاقم العنف واستمراره في مناطق الصراع وفيما بعد الصراع، وذلك يجلب استفحال انتهاكات حقوق الإنسان وتقويض العدالة الاجتماعية فيصل التهديد إلى كل من الأمن الشخصي واستقرار الدول. وتصاعد مستوى العنف الذي يصاحب زيادة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وارتباطه بالاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل الآن تحديا ضخما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان.

لا شك في أن هذه الأسلحة تسفر عن أكبر إساءة للبشر وأكبر خسارة في الأرواح، وكثيرا ما يحدث ذلك في إطار الصراعات الوطنية أو الإقليمية. ومن المقلق بصفة خاصة أن ضحايا عنف الأسلحة الصغيرة هم، على نحو متزايد، من أضعف قطاعات المجتمع، وبخاصة النساء والأطفال.

ونرى أن المناقشة المفتوحة اليوم واجبة جدا، وهي تتبع اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه مؤخرا، بقيادة السفير كاميلو رييس رودريغز، ممثل كولومبيا. ونعرب كذلك عن تقديرنا للأمين العام ولإدارة شؤون نزع السلاح على جهودهما الدؤوبة الرامية إلى الإبقاء على هذه القضية قيد نظر المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى تقديمه القيم لمناقشتنا.

وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر يمكن أن يعتبر أول مبادرة هامة من المجتمع الدولي بأسره لوضع مجموعة شاملة من التدابير للإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ويجب على مجلس الأمن أن يبني على ذلك الزخم.

ولا شك في أن إتاحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مباشر يقوض جهود مجلس الأمن الرامية إلى تحقيق كثير من أهدافه. وعندما نظر المجلس مؤخرا في هذا البند، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اعترف بالتراكم المثير للقلاقل للأسلحة الصغيرة بوصفه عاملا يسهم في حدة الصراعات المسلحة واستمرارها وفي تقويض اتفاقات السلام، وعرقلة جهود بناء السلام وزيادة ضعف المدنيين إزاء الاستخدام العشوائي لهذه الأسلحة في كل من حالات الصراع وفيما بعد الصراع. وأعرب المجلس أيضا عن قلقه بصفة خاصة إزاء الآثار الإنسانية والعواقب الاقتصادية للتكديس والنقل المفرطين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد نشأت حالات جديدة منذ إجراء تلك المناقشة زادت من تبرير هذه الشواغل.

وفي هذه الحقيقة سبب مقنع لأن يدرج المجلس النظر في الدور الذي تؤديه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على وجه التحديد كجزء لا يتجزأ من إطاره للتقييم وصنع القرار. ونرجو لذلك أن تتمخض هذه المناقشة عن مقترحات وتوصيات عملية لإدراج الأسلحة الصغيرة في أعمال المجلس الرئيسية، وتحويلها من هامش مداولاتنا إلى موضع أقرب لمركزها. وتحقيقاً لهذه الغاية،أود أن أطرح المنطلقات التالية.

أولا، ينبغي تشجيع الأمين العام على أن يدرج تحليلاً بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن عن حالات صراع محددة، محدداً مصادر الإمداد بهذه الأسلحة وتمويلها حيثما أمكن. ونحيط علماً على سبيل المثال بالتقارير الحالية التي تفيد أنه يجرى تسليح السكان المدنيين في بوروندي على الرغم من الجهود التي تبذل لدفع عملية أروشا للسلام قدماً إلى الأمام. وهذا مثال لحالة يمكن أن يكون فيها قيمة خاصة لتقديم الأمين العام إحاطات أو تقارير خاصة تتضمن تحليلاً بشأن انتشار الأسلحة.

ثانياً، ينبغي أن يزيد مجلس الأمن بدرجة كبيرة اهتمامه بالعنصر المتعلق بترع السلاح في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الدمج. وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام لوضع مزيد من البرامج الفعالة لضمان استجابة عمليات حفظ السلام بوضوح لمسألة تحديد الأسلحة. وينبغي أن يشمل هذا الاعتبار كفالة المعلومات الدقيقة عن مصدر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي في حيازة المحاربين السابقين والسكان المدنيين وعن حجم هذه الأسلحة وطابعها. فالقيام بمزيد من جمع المعلومات الدقيقة والشاملة أمر هام لنجاح مرحلة نزع السلاح في أي برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الدمج.

وينبغي لهذه البرامج أيضاً أن تشمل مبادئ توجيهية واضحة للتخلص من الأسلحة وتدميرها، من أجل تعزيز السلام ومنع انتقال هذه الأسلحة إلى مناطق الصراع الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يولي مجلس الأمن اهتماماً خاصاً لتدمير الأسلحة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين المرتقب إعداده لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك لقطع سبل حصول الجماعات في البلدان الأخرى على هذه الأسلحة.

وقد استرعى الأمين العام الاهتمام إلى ما يترتب على الأسلحة الصغيرة من آثار مدمرة على الأطفال، ومن المهم أن يشكل التأهيل النفسي الاجتماعي للمحاربين السابقين من الأطفال جزءاً هاماً من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإعادة التوطين.

ثالثاً، للجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن دور هام تؤديه في إعادة تحديد النهج الذي ينتهجه المجلس إزاء مسألة الأسلحة الصغيرة. وثمة حاجة ماسة لمزيد من الاستراتيجيات الابتكارية التي تعالج مسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية التي يستخدمها المحاربون لشراء الأسلحة. وفي هذا الصدد، يلزم أن نضيف إلى النجاحات الهامة التي تحققت عن طريق الآليات فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. ولا مناص من توجيه مزيد من الاهتمام للتوصل إلى جزاءات أوقع تأثيراً وأكثر تحديداً لأهدافها من أجل الحد من سبل حصول المحاربين على الموارد المذكورة. ومن المهم أيضاً تبادل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية التي تغذي التدفق غير المشروع للأسلحة، وإطلاع الملأ على هذه المعلومات. ونحن كذلك بحاجة لكفالة توفير معلومات ملائمة ومنتظمة عن تدفقات الأسلحة وعن مدى الفعالية في إنفاذ عمليات حظر الأسلحة.

وفي الوقت المناسب، ينبغي أن يضطلع المجلس بتحليل للدروس المستفادة من الآليات المنشأة لفرض الجزاءات على اليونيتا، وعلى أفغانستان في الآونة الأخيرة. ويجب التشديد على أهمية الاتفاق والتعاون الإقليميين في هذا الصدد. ويمكن للمجلس أن يستفيد من نتائج مبادرتي إنترلوخن وبون–برلين بشأن الجزاءات الهادفة.

رابعاً، ثمة حاجة ماسة إلى إشراك أوساط الأعمال التجارية والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والمحلي في محاولة

لكبح قدرة الجماعات المحلية على تأمين الموارد اللازمة لشراء الأسلحة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، تؤكد جامايكا من جديد موقفها المتمثل في أن المزيد من التنظيم الفعال لتجارة الأسلحة المشروعة على الصعيدين المحلي والدولي، من أجل سد الثغرات التي تتسرب منها الأسلحة القانونية إلى الأسواق غير القانونية، أمر جوهري بالنسبة لأي استراتيجية تحديد للفعالية في الحد من الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة واستخدامها.

وقد أظهرت التجربة فوق هذا أن أنجع المبادرات حتى الآن في الحد من انتشار الأسلحة غير المشروعة هي التي بدئ فيها على الصعيد الإقليمي. فالهيئات الإقليمية في وضع يتيح لها تقديم معلومات ومنطلقات مفيدة بشأن الأبعاد الإقليمية التي تميز تدفقات الأسلحة. لذلك نوصي بإجراء مشاورات أكثر انتظاماً بين المجلس والمنظمات الإقليمية التي على علم بهذه المسألة. وتحقيقاً لهذه الغاية ، قد يود المجلس أن ينظر في إجراء مشاورات مع رؤساء المنظمات الإقليمية لدى اجتماعهم هنا في مقر الأمم المتحدة في العام القادم، للنظر في متابعة تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ذي الصلة بأعمال المجلس وبولاية المنظمات الإقليمية.

وقد شدد الأمين العام في بيانه على أن المسألة المعروضة علينا لا تقتصر على نزع السلاح، بل هي في صميم التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ويستدعي التحدي المعقد المتشابك المتمثل فيها استجابة شاملة ومنسقة. وفي هذا الصدد، ترى جامايكا أن توثيق المشاورات والتعاون مع الجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغرض مكافحة الاستخدام الخاطئ للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لن يكون له من أثر سوى تعزيز فعالية أعمال المجلس.

وفي هذا الإطار، نرى أن للأمانة العامة دوراً محورياً تؤديه في التنسيق بين جميع الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة. ونعرب عن ترحيبنا بالدور الهام الذي تواصل إدارة شؤون نزع السلاح تأديته من خلال آليتها لتنسيق العمل بشأن الأسلحة الصغيرة في كفالة التشاور المنتظم والتنسيق بين جميع الكيانات الواقعة ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة التي تعد مسألة الأسلحة الصغيرة من صميم شواغلها.

وترى جامايكا أنه يمكن تعزيز هذه الآليات القائمة لتحسين القدرة المحلية على الاضطلاع بمزيد من الأبحاث والتحليل بشأن طابع هذه المشكلة ونطاقها، ولتوفير المساعدة العملية للدول المتضررة. وما زالت البيانات المتعلقة بظاهرة الأسلحة الصغيرة نادرة نوعاً ما. وبدلاً من إنشاء فريق آخر للخبراء، يمكن تعزيز المؤسسات من قبيل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بهدف توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالمعلومات التي يتاح للمجلس الحصول عليها.

ونلاحظ كذلك أن الأمم المتحدة لا تزال تعاني صعوبة في توظيف الخبراء والمدربين في مجال نزع السلاح للخدمة ضمن نطاق عمليات حفظ السلام في الميدان. ويمكن تلبية هذه الحاجة جزئياً بتشجيع الحكومات على إنشاء قواعد بيانات للخبرة الفنية بشأن نزع السلاح تعزيزاً لقدرة الأمم المتحدة حين تدعو الحاجة لذلك.

وسوف تتطلب هذه المبادرات بالطبع موارد إضافية، سواء من الوجهة البشرية أو المالية. ولذلك فقد شعر وفدي بالإحباط لأن المؤتمر الذي عقد مؤخراً لم يتمخض عن التزام محدد باستثمار موارد جديدة وإضافية لتنفيذ برنامج العمل. فبدون ضخ موارد جديدة ستتعرض جهودنا بشكل كبير للخطر. ونشجع على زيادة التنسيق فيما بين صناديق الأسلحة الصغيرة القائمة من أجل كفالة الحد الأقصى من

التأثير لهذه الموارد. كما نرى من المفيد استقصاء إمكانية العمل بشكل أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد المجالات التي يمكن أن يقدم فيها صندوقه الاستئماني لدعم منع انتشار الأسلحة الصغيرة والحد منه، والذي يشمل نهجاً ''للأسلحة مقابل التنمية''، المساعدة في المكوّن الخاص بنزع السلاح في عمليات حفظ السلام.

والتحدي الماثل أمامنا في التصدي بشكل فعال لمشكلة الأسلحة الصغيرة تحدٍ مخيف. ونرجو أن يضم المجلس هذه المسألة بشكل متكامل إلى نطاق أعماله. فهذه مسألة يجب أن تظل على جدول أعمال المجلس ما دام حجم الوفيات الناجمة عن الاستعمال العشوائي لهذه الأسلحة يمثل واقعاً أليماً.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثلة جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها لي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا معالي وزير الخارجية، على حضوركم شخصيا إلى مجلس الأمن لترأس هذه الجلسة الوثيقة الصلة إلى حد كبير بولاية المجلس. ونشكركم ونشكر الوفد الكولومبي، الذي يسترشد بالتوجيه المقتدر من السفير ألفونسو فالديفيسو، على اتخاذ المبادرة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة. لقد تجلى التزام بلدكم بقضية الأسلحة الصغيرة بصورة فعالة تحت قيادة السفير كاميلو رييس في أول مؤتمر على الإطلاق عقدته الأمم المتحدة مؤخرا في نيويورك بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وإن البيان التطلعي الذي صيغ على نحو جيد، والذي ألقاه الأمين العام في بداية الجلسة قد حدد أسلوب جلسة اليوم. ونشكره على ذلك. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الشكر للوفد الكولومبي لتعميم مذكرة معلومات أساسية حددت القضية وفقا لأهميتها النسبية من أجل مناقشة اليوم.

وإزاء الطبيعة المتغيرة للصراعات، أدى استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فيما يتصل باستدامة الصراعات وزيادة تفاقمها، إلى زيادتها أضعافا مضاعفة، وترتبت على ذلك آثار مدمرة في مجتمعنا واقتصادنا. وفي العقد الماضي، الذي شهد طفرة في الصراعات داخل الدول، وشهد أيضا خسارة سنوية بلغت زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية، يُعزى سببها إلى ما يزيد على ٥٥٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة.

وأصبحت سلسلة مصادرة الأسلحة الآن موثقة توثيقا جيدا في أقل من أربع حالات للصراعات النشطة التي حدثت مؤخرا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وحسبما ذُكر في المذكرة الكولومبية، تصدى المجلس مرارا وتكرارا لقضايا ذات صلة بالأسلحة الصغيرة، فيما يتعلق بحماية المدنيين في حالات الصراعات المسلحة، والأطفال في حالات الصراعات المسلحة، ونزع الأسلحة، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم؛ والوقاية من الصراعات وبناء السلام. ونعتقد أن الفكرة الأساسية لمناقشة اليوم تكمن في هذا الأساس المنطقي. وفضلا عن ذلك، يغطي برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة مجالات كان فيها عمل المجلس له أهميته في حالات ملائمة. ولذلك يود وفدي أن يتصدى لستة مجالات ذات أولوية.

المجال الأول تدفقات الأسلحة بصورة غير شرعية. لا يزال تدفق الأسلحة بصورة جامحة عبر الحدود يمثل مشكلة صعبة حتى بعد أن يتم التوصل إلى تسوية للصراع. وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عن نزع الأسلحة وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم، يشير الأمين العام إلى ضرورة فرض حظر على الأسلحة على الصعيد المحلي

ونشر قوات الأمم المتحدة على طول الحدود الوطنية لوقف عمليات التهريب وحالة كوسوفو جديرة بالملاحظة في هذا السياق. وفرض مجلس الأمن بقراره ١١٦٠ (١٩٩٨) حظرا على بيع أو توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين زيادة تعزيز ذلك، مع تقديم ما يلزم لاتخاذ تدابير عقابية صارمة لكبح جماح التهريب على نطاق واسع.

وكان مما له أهمية وضع نهاية لملكية الأسلحة بصورة غير شرعية ونقلها عبر حدود كوسوفو، لأن بعثة الأمم المتحدة هناك لديها تفويض لإجراء الانتخابات في غضون وقت قريب. إن كبح توفر الأسلحة الخفيفة على نطاق واسع ونزع أسلحة الجماعات المسلحة غير الشرعية شرط مسبق هام لضمان سلامة السكان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي تيمور الشرقية، كما عليه الحال في كوسوفو، تم إدراك مشكلة الأسلحة الصغيرة بالرغم من أنها لم تظهر في المقدمة. وبما أنه تقرر إجراء الانتخابات في نهاية هذا الشهر، فإنه يتعين إيلاء الأولية لهذه القضية. والتدابير التشريعية التي اتخذتها بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في شكل تنظيم وترتيبات أمن فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة خطوات جديرة بالثناء يمكن أن يتكرر اتخاذها في مواقف مماثلة في أماكن أخرى. والأسلحة الصغيرة تستخدمها في أغلب الأحيان الجماعات المسلحة التي تعمل في مخيمات اللاجئين. وتصدى مجلس الأمن لهذه القضية في الماضي بسبب أثرها الذي يؤدي إلى الفوضى في أعمال إعادة التأهيل فيما بعد حالات الصراع وفيما يتصل بإعادة توطين اللاجئين.

والأولوية الثانية هي حالات فرض الحظر على الأسلحة. لقد تعهدت الدول التي شاركت في مؤتمر الأسلحة الصغيرة بموجب برنامج العمل بأن تتخذ كافة التدابير الضرورية لمكافحة أي نشاط من شأنه أن ينتهك الحظر على الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن. وفي حالات الصراعات المسلحة التي يشارك فيها أطراف فعالة متعددة، يصبح التعاون النشط من جانب الدول المجاورة مسألة ضرورية من أجل تنفيذ حظر تام على الأسلحة.

ويعتمد إنفاذ الحظر على الأسلحة اعتمادا تاما على تلبية الدول لالتزاماتها وذلك بتقديم المعلومات المتوفرة لديها بشأن الانتهاكات إلى لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. ولقد اقتضت الانتهاكات الواسعة الانتشار في بعض الحالات اللجوء إلى وسائل أكثر فعالية للرصد على أساس مستمر.

ويمثل تعاون الدول الأعضاء ومساعدتها في تجميع المعلومات وتحديد قواعد البيانات شرطا أساسيا ضروريا. وينبغي أن يطلب المجلس إلى الحكومات أن تضمن تقديم المعلومات اللازمة لتحديث القوائم المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة التي وضعتها لجان الجزاءات المعنية.

والأولوية الثالثة هي التعاون الإقليمي. ومن خلال تبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القوانين ومراقبة الجمارك، تستطيع اللجان الإقليمية أن تقوم بدور هام لرصد تدفق الأسلحة. وينبغي لمجلس الأمن، عند التصدي لحالات الصراعات المسلحة أن يواصل تشجيع الجزاءات الإقليمية وأن يؤكد أهمية التعاون الإقليمي فيما يتصل بالتصدي لقضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وحسبما طالب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ينبغي أن تسعى الدول أيضا إلى اتخاذ وتعزيز تدابير وقف مؤقت طوعي على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو اتخاذ تدابير مماثلة أو الثني عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والاتجار بها ونقلها في الأقاليم أو الأقاليم الفرعية المتأثرة.

وبينما لكل منطقة خصائصها التي تؤخذ في الحسبان فقد تستفيد من خبرات المناطق الأخرى. وتعد أمثلة الوقف المؤقت التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة صنع الأسلحة النارية

والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة ومناهضة الاتجار غير المشروع بها ومدونة السلوك التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن تصدير الأسلحة أمثلة واضحة في هذا الصدد.

ورابعا، هناك منظور حقوق الإنسان والمنظور الإنساني. ولن تكتمل مناقشة موضوع الأسلحة الصغيرة بدون التطرق إلى حقوق الإنسان والمنظور الإنساني. وتوضح الدراسة الاستقصائية التي أعدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عشية مؤتمر الأسلحة الصغيرة، بصورة جلية الصلة التي تربط بين الاستخدام غير المسؤول للأسلحة الصغيرة المميتة والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان التي ترتكب ضد السكان المدنيين. وعلى أرض الواقع، تؤيد الأمثلة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية هذه النتائج إلى حد كبير. ومن بين أشياء أخرى، لا يمكن زيادة التركيز على أن وجود الأسلحة الصغيرة وتكاثرها في مناطق تلك الصراعات يعد عاملا من عوامل مضاعفة العنف.

ونعتقد أن ما يقوم به مجلس الأمن من عمل لمعالجة صراعات محددة يمكن تعزيزه إلى حد كبير إذا تضمنت تقارير الأمين العام تحليلا لتوفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزوناتها وخطوط إمداداتها وعمولة التجار الذين يتاجرون بها ونقلها. وتوضح التجربة التي حدثت مؤخرا بأن من المهم جدا تعقب الشبكة المالية التي تمول التجارة غير المشروعة بالأسلحة. وكانت مشاركة آلية الرصد المعنية بالجزاءات المفروضة على أنغولا في تعقب الشبكة المالية لحركة يونيتا مجرد بداية. وينبغي اعتبار نجاح هذه المبادرة نجاحا مفيدا للغاية في قضايا أخرى من هذا القبيل.

والأولوية الخامسة هي اتفاقات السلام. وغالبا ما تصبح قضية التخلص من الأسلحة والذخيرة عقبة كأداء تعترض تنفيذ اتفاقات السلام. ومن المفيد اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في أثناء مفاوضات السلام وإدراجها بصورة ملائمة في اتفاقيات السلام الناجمة عن تلك المفاوضات من أجل استقرار أوضاع الأمن في مرحلة ما بعد الصراعات.

وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عن دور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عمليات نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ذكر أن الأمم المتحدة تحتفظ تحت حراستها بالأسلحة التي يتم تجميعها حتى يتم تسليمها إلى القوات المسلحة التي أعيد تشكيلها.

ولقد دعا برنامج العمل إلى تدمير الأسلحة المصادرة أو التي تم جمعها وتمييزها بعلامات مسبقة وإلى تسجيل عملية التخلص منها. وينبغي للمجلس أن يدعم التدمير بوصفه أكثر الطرق فعالية للتخلص من الأسلحة وأن يطالب بإدراجه كأحد الأحكام في اتفاقات السلام بين الأطراف. ويسعدنا كثيرا أن يتم توزيع دليل التدمير هذا علينا اليوم.

سادسا وأخيرا: الأطفال المحاربون. إننا نرحب على وجه الخصوص بالإشارة إلى هذا الجانب في بيان الأمين العام. الأطفال هم أكثر الضحايا ضعفا للصراعات المسلحة التي تسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تفاقمها. وتصبح محنتهم أكثر هولا عند تجنيدهم بالقوة واستخدامهم كأطفال محاربين. وفي هذا السياق، تعيد بنغلاديش التأكيد على الحاجة إلى إعلان مناطق خالية من الأطفال المحاربين في مختلف مناطق العالم.

ختاما لكلمتي، يجب التشديد على أن التحدي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة له أوجه متعددة ويشمل، ضمن أمور أخرى، مجالات الأمن وحل الصراع والأبعاد الإنسانية. ومن الواضح أنه يجب لهذا السبب أن تدعم أعمال المجلس في هذه المجالات إسهام المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

وصناعة الأسلحة. وفي الوقت ذاته يجب تشجيع نهج يشمل كل نطاق المنظومة في الأمم المتحدة، كما تجسده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والإجراء المنسق بشأن الأسلحة الصغيرة. وسوف يبلي المجلس بلاء حسنا إذا قام في مناطق الصراع بالتشجيع على مبادرات إقليمية يمكنها توليد تحرك شامل.

ونعتقد أن قضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن منظورها السلمي والأمني. ونظرا لدور الأسلحة الصغيرة في إدامة دائرة العنف يجب أن نركز على المنع. وفي هذا الصدد، لن أبالغ مهما قلت في التشديد على أهمية تشجيع ثقافة السلم واللاعنف، لا سيما بين الأطفال والشباب من خلال التعليم والتوعية بحيث لا يصبح ضحايا اليوم مقترفي جرائم الغد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بالترحيب بكم في نيويورك. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا النقاش، لمتابعة اعتماد برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في نيويورك في ٢٠ تموز/يوليه. وأود أن أرحب بحرارة بالسيد كاميو رييس، ممثل كولومبيا، الذي ترأس المؤتمر بعزيمة وكفاءة كبيرتين بالرغم من كل الصعوبات التي تمت مواجهتها والخلافات التي كانت عميقة في بعض الأحيان بين المواقف التي تم الدفاع عنها طوال المؤتمر. ويمكّننا نقاش اليوم من تقييم هذه القضية في مجلس الأمن بعد عامين تقريبا من عقد الجلسة العلنية على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

سوف تدلي بلجيكا بعد لحظات ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وأود تقديم بعض الملاحظات على البنود التي تبدو ذات أهمية لنا.

إن التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها ليس قضية جديدة. والمجلس يلاحظ بشكل يومي بالأثر المدمر لهذا الاتجار، خاصة في أفريقيا. إن الانتشار والتداول غير المشروع لهذه الأسلحة يغذيان الصراعات ويطيلان أمدها، وكذلك يجعلان من صون وتوطيد السلم أمرا صعبا جدا.

إن العمل مطلوب على جميع الأصعدة – الوطني والإقليمي والدولي – لمكافحة هذا البلاء. ولقد سررنا برؤية نتيجة أول مؤتمر للأمم المتحدة معني بهذا الموضوع، تمكن من اعتماد برنامج عمل يحدد عددا من التدابير المطلوب اتخاذها والجهود المطلوب بذلها. وأنا أعيد التأكيد على النداء الذي أطلقه بهذه المناسبة الوزير شارل جوسلان بخصوص مسؤولية كل دولة في ضمان تناسب رد المجتمع الدولي على هذه المشكلة مع الآمال المعقودة عليه، خاصة من البلدان المهددة بشكل مباشر والمتضررة من التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، لا سيما في أفريقيا.

وأود التشديد على بضع أولويات وبضعة اتجاهات ممكنة في التفكير لمجلس الأمن. أولا، يجب أن يطالب المجلس جميع الدول باتخاذ التدابير المطلوبة للتنفيذ السريع لبرنامج العمل المعتمد في ٢٠ تموز/يوليه ومتابعة الجهود الجارية حاليا، لا سيما فيما يتعلق بتمييز الأسلحة بعلامات وبالتعاون الدولي في التحقيق في الشبكات المستخدمة في الاتجار بالأسلحة الصغيرة. ولقد رأينا نطاق هذه المشكلة في المجلس، لا سيما في التقارير التفصيلية جدا التي فحصناها بشأن انتهاكات الحظرين المفروضين على أنغولا وسيراليون.

ويجب أن نستخلص العبر المطلوبة على صعيد شامل وأن ننشئ آلية للتعاون بين الدول يمكنها إجهاض نشاط المتاجرين. ولقد وضعت فرنسا وسويسرا مسودة صك دولي لهذا الغرض، لاقت تأييدا واسع النطاق من المجتمع الدولي، وسيتم تناولها في آلية متابعة برنامج العمل. إننا عازمون على متابعة أنشطتنا، على أساس أحكام برنامج العمل التي تتناول اقتفاء أثر المصادر، بغية دفع هذا المشروع إلى الأمام، حيث أنه لب الجهود الجماعية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ولتوكيد مسؤولية الدول في هذا المجال. والخطوة الأولى ستكون في اللجنة الأولى للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر باستهلال دراسة الأمم المتحدة لمسودة الصك الدولي المعني باقتفاء أثر مصادر الأسلحة الصغيرة.

ومجلس الأمن يدرك بلا شك نطاق الضرر الذي يسببه انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها في بلدان تشهد صراعات محلية أو تمر بتوترات مع جيرانها. وبوصف الأسلحة الخفيفة أسلحة كل قوات الثوار فهي الأسهل في استخدامها، وكل القوات العسكرية والمدنيين، الأطفال وكذلك الرجال والنساء هم بدورهم مستخدمون لها – أحيانا بالإكراه – أو ضحايا لها. وفي المجتمعات التي أصبحت بالفعل عرضة لهذه الأسلحة بسبب عدم الاستقرار السياسي والافتقار لتنمية عادلة ودائمة، والتي لم يتم فيها للأسف منع نشوب الصراعات بحلول سياسية، تترتب على تكديس هذه الأسلحة، لا سيما من خلال الاتجار غير المشروع، أوخم العواقب.

ومن السهل الحصول على الأسلحة الصغيرة، التي تكون أسعارها في الغالب منخفضة بشكل يبعث على السخرية. والاتجار بالأسلحة لا يغذي الصراع الجاري فحسب، بل يقدح أيضا الشرارة التي تفجر برميل البارود ويوفر الأداة لعنف ثقافي يقوّض أية محاولة سلمية لتسوية الصراع. وتواجه البلدان المعنية والمجتمع الدولي الذي يحاول المساعدة أكبر صعوبة في التخلص من هذه الأسلحة عن طريق برامج لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ولهذا السبب، من الأهمية أن تعزف الدول كمسألة مبدأ، مثلما فعل الاتحاد الأوروبي في إطار عمله المشترك، عن تزويد كيانات أو جماعات من غير الدول بالأسلحة.

ويبدو أيضا أنه لا غنى عن استحداث عمل وقائي لنزع السلاح. ولقد جاء تقرير الأمين العام الأخير عن منع نشوب الصراعات المسلحة ليذكّر الدول في الوقت المناسب بمسؤوليتها الرئيسية عن المنع بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن تدابير نزع السلاح العملية المتخذة لجمع وتدمير مخزونات الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تتسم بأهمية حيوية وتستحق المزيد من التطوير.

وبإمكان مجلس الأمن أن يطلب من الأمين العام إعداد تقرير، في غضون ستة أشهر، يرتكز على التجربة الحديثة الملموسة وعلى المبادئ والأساليب والتوصيات المحتملة المتعلقة بجمع الأسلحة ونزع وتدمير الأسلحة الصغيرة التي تم جمعها. وبهذا يمكن للمجلس أن يتصور إمكانية دعم هذا النوع من المشاريع في إطار أنشطته لمنع نشوب الصراعات.

وبوسع مجلس الأمن أن يستفيد أيضا من المعلومات التي يجمعها الأمين العام، بموجب الفقرة ٣٦ من الجزء الثاني من برنامج العمل، بشأن التدابير المتخذة من جانب الدول، أو، إن أمكن، من خلال الإحصاءات المتاحة له بشأن عدد الأسلحة الصغيرة غير المشروعة المتداولة. ويمكن أن ندعو الأمين العام إلى توفير هذه المعلومات، خاصة في التقارير التي سيعرضها على مجلس الأمن بشكل دوري بشأن حالات إقليمية أو دون إقليمية بغية استرعاء انتباه المجلس إلى الأخطار المحتملة على السلم والأمن الدوليين.

أخـيرا، أود مـرة أخـرى أن أؤكـد علـى الأهميـة القصوى للاحترام الصارم لحالات الحظر على الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن، وأذكّر بضرورة اتباع نهج شامل، لأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يرتبط ارتباطا وثيقا بأنواع أخرى من الاتجار - مثل الاتجار بالسلع عالية القيمة، كالماس، مثلا.

وتود فرنسا أن تذكّر باقتراحها إنشاء آلية دائمة لمراقبة الجزاءات المستهدفة والاتجار غير المشروع بالسلع الثمينة في الصراعات المسلحة. وتجربة الأفرقة المختلفة المعنية بأنغولا وسيراليون أثبتت جدوى آليات المراقبة من هذا القبيل، بل وبينت قصور الهيئات المخصصة، التي تعني فحسب ببعض أنظمة الجزاءات المستهدفة، وذات المدد المحدودة.

إن وجود آلية دائمة ووحيدة سيتيح للمجلس واللجان الدائمة خبرة واسعة وذاكرة مؤسسية تمكنها من تحسين فهم الطبيعة المعقدة للاتجار والصلات المتداخلة المترتبة على ذلك، كما تسمح لها بمراقبة الامتثال لحالات الحظر، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والموارد التي تسمح باقتنائها.

ولا بد أن تنفذ جميع الدول برنامج العمل المعتمد في نيويورك في ٢٠ تموز/يوليه، تنفيذا كاملا وسريعا. ولمجلس الأمن وأعضاؤه لهم دور خاص في هذا المجال، بحكم المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين والموكلة للمجلس بموجب الميثاق. ونأمل أن تمكننا مناقشة اليوم من اتخاذ إجراءات فعالة وجماعية في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لبلادي.

السيد الدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بكم، سيدي الرئيس، ترحيبا حارا في نيويورك وفي مجلس الأمن. وأشكر الأمين العام أيضا على عرضه المفيد والمتعمق بشأن هذه المناقشة.

بما أن ممثل بلجيكا سيدلي ببيان باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق خلال هذه المناقشة، فإن ملاحظاتي ستكون موجزة جدا، خاصة وأن قائمة المتكلمين في جلسة اليوم طويلة.

لقد كان أول مؤتمر للأمم المتحدة مكرس للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والمنعقد في تموز/يوليه، بمثابة تغيير كبير في جهود المجتمع الدولي لمكافحة إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة وانتشارها دون سيطرة. ولا بد أن يعتبر بداية لعملية طويلة تنطوي على متابعة عملية.

وأود أن أنوه، كما فعل الآخرون، بجهود السفير رييس الذي قاد المؤتمر إلى النجاح. ومن جانبنا، فقد أسعدنا أن قدمنا السير مايكل ويستون الذي قام بدور الميّسر لجزء من المفاوضات.

إن نجاح المؤتمر سوف يقاس بمدى تأثيره على مستويات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتراكم هذه الأسلحة بشكل مثير للقلاقل. وإن أثر قضية الأسلحة الصغيرة بكل تعقيداتها على قضايا مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وعلى الأطفال - وكلاهما ذكره الأمين العام في تقريره - هو، بصراحة، بديهي.

ومن الواضح بالنسبة لنا، بالتالي، أنه لا بد وأن ينظر إلى المؤتمر بوصفه بداية لعملية. ومن الواضح بنفس القدر أنه يمكن لمجلس الأمن أن يسهم إسهاما حقيقيا في هذه العملية، لأن كثيرا من القضايا تؤثر على عملنا.

وقد أعجبت بصفة خاصة بفكرة إدخال قضية الأسلحة الصغيرة في عملنا، حسبما ذكرت السفيرة باتريشيا

دورانت ممثلة جامايكا. ويبدو لي أننا كلما اتخذنا إجراءات عملية للتأكد من أن بُعد الأسلحة الصغيرة سوف يصبح جزءا آليا من عملنا، سنكون في وضع أفضل. وربما كان هذا الشعور بريطانيا بحتا، ولكن لا يسعني إلا أن أشعر بأننا كلما ركزنا عملنا على أمور تترك أثرا فعليا، في مقابل التقارير النظرية الطويلة، كانت قيمة عملنا أكبر.

ولهذا السبب، فنحن في المملكة المتحدة، نؤيد بقوة برنامج العمل الذي انبثق عن مؤتمر تموز/يوليه. ولقد وضعنا برنامجا شاملا لخفض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخصصنا كحد أدنى ١٩ مليون جنيه استرليني - أو حوالي ٣٠ مليون دولار - خلال السنوات الثلاث المقبلة للتصدي لموضوع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها ودعم عملية المتابعة للمؤتمر.

إننا سوف نقوم بدورنا. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، كل بدوره، أيضا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى كولومبيا.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، يرحب وفد الاتحاد الروسي برئاستكم، أنتم وزير الشؤون الخارجية في كولومبيا، لهذا الاجتماع الهام الذي يعقده مجلس الأمن اليوم، والذي كان وفد كولومبيا صاحب المبادرة بعقده. ونرحب أيضا بالأمين العام، ونحن ممتنون له على تقييمه لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

نلاحظ أن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدأت أهميتها تتزايد في مختلف المحافل في الآونة الأخيرة، من المنظمات الدولية إلى المؤتمرات الإقليمية. وقد عقد في نيويورك مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وفي ذلك المؤتمر، اعتمدت وثيقة ختامية تحدد مجالات العمل الرئيسية التي ينبغي أن يقوم بها المجتمع الدولي في هذا الميدان. وقد نظر مجلس الأمن أيضا في هذه المشكلة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

والاتحاد الروسي يتشاطر المخاوف التي أعرب عنها الكثير من البلدان فيما يتعلق بالانتشار بلا كابح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما يمكن أن يمثله من تهديد للسلام والأمن الإقليميين. وفي غياب حل لمشكلة منع الانتشار الخطير للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم والحد من هذا الانتشار، سيكون من المستحيل تسوية الصراعات، وكفالة الأمن للشعوب، وضمان استقرار التنمية الاقتصادية.

إن روسيا، كونها أحد المنتجين والمصدرين الرئيسيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما فتئت تنتهج سياسة مسؤولة بشأن إمداداتها للسوق الدولية. وتضطلع روسيا ببعض التدابير لإحكام السيطرة على تصنيع هذه الأسلحة ونقلها وتداولها، وتقوم، على أساس مرسوم ومنتظم، بتدمير الفائض منها. بالتالي، في الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠١، وفي ترسانات وزارة الدفاع بالاتحاد الروسي والقواعد التابعة لها، تم التخلص من أكثر من ٠٠٠ ٤٢٠ وحدة من الأسلحة الصغيرة وأسلحة القتال المباشر، بما في ذلك ٠٠٠ ٤٤ وحدة تم التخلص منها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، قامت وزارة الشؤون الداخلية بالاتحاد الروسي بإلغاء التداول غير المشروع لـ ٤٨٢ ٢ وحدة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وجرى تدمير ١٤٢ ١ وحدة منها، أما الأسلحة المتبقية فسيتم تدميرها بعد انتهاء التحقيقات الجنائية.

وإننا نشارك في النهج الذي يتبعه العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجاه مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تبني مواقفها على أساس أحكام المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الدول المشروع في الدفاع عن نفسها، والذي يشمل الحق في حيازة الأسلحة الضرورية بالطرق المشروعة. و يجب على الجميع اتباع سياسة مسؤولة في مجال إمدادات الأسلحة للسوق الدولية، والاضطلاع بتدابير على الصعيد الوطني لتشديد الرقابة على تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وعرضها، وتعزيز مكافحة انتشارها غير القانوني.

وفي بلدنا سُنت في السنوات الأخيرة قوانين وتشريعات وأصبحت سارية المفعول لتنظيم تجارة الأسلحة الداخلية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. وتنظم اللوائح تصنيعها ونقلها وتأمينها وأيضا تصديرها للدول الأجنبية. ويجري الإمداد بالأسلحة فيما وراء الحدود الروسية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن طريق الترخيص وتحت رقابة مشددة من الدولة.

وإننا كثيرا ما نواجه في عمل مجلس الأمن صراعات مسلحة لا تضطلع فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدور هام فحسب، ولكنه دور حاسم أيضا. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن في سياق النظر الموضوعي في حالات الأزمات، أن يكرس مزيدا من الاهتمام لمشكلة إمدادات الأسلحة غير المشروعة التي تتسبب في زعزعة الاستقرار.

ومن الأمثلة الواضحة لهذا الأمر إمدادات الأسلحة غير المشروعة لكوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، واستمرار وجود عدد كبير من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي السكان المدنيين في تلك المنطقة. وقد أشار ممثل بنغلاديش إلى وجود هذه المشكلة. وكل هذا يتناقض تناقضا مباشرا مع قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولا ينتج عنه سوى تعقيد التوصل إلى تسوية في كوسوفو، وكذلك تهديد أرواح المدنيين المسالمين وحفظة السلام. وأولئك الذين يشاركون في هذه الانتهاكات يتحملون مسؤولية جسيمة عن عواقب احتمال زعزعة استقرار منطقة البلقان بأسرها. ومن المؤسف أن مخاطر هذه الحالة في الماضي لم تنته إلى خواتم سليمة. والنتيجة هي أن لدينا الآن تطورات الحالة الراهنة في مقدونيا.

وفي جدول الأعمال أيضا تحسين فعالية إجراءات حظر توريد الأسلحة المفروض من مجلس الأمن. وقد تطرق لهذه المشكلة أيضا عدد من المتكلمين. فوجود عمليات حظر فيها ثغرات لا يمكن إلا أن يزيد من تفاقم المواجهة بين أطراف الصراع ويضعف سلطة مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما.

ونرى أن اعتماد قرار مجلس الأمن مؤخرا بشأن إنشاء آلية رصد لتنفيذ الجزاءات المفروضة ضد الطالبان مَثَل على الطريقة المناسبة لحل هذه المشكلة. والهدف هو تعزيز فعالية تنفيذ الحظر المفروض من قبل المجلس وفقا للقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) بشأن توريد الأسلحة إلى الطالبان. ونود أن نتنبه هنا إلى دور كولومبيا، كرئيس للجنة الجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، في إعداد هذا القرار والاتفاق عليه.

ونحن نؤيد مشاركة الأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار عمليات حفظ السلام والجهود الرامية إلى جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها بموافقة الدول ذات الصلة وبطلب منها للمساعدة من المنظمة. ونحن مستعدون أيضا للنظر في المبادرات الإقليمية التي تفرض وقفا اختياريا وقيودا على تصدير وتوريد الأسلحة الصغيرة والخفيفة

وتصنيعها، إذا كانت هذه المبادرات طوعية وليست ذات طابع تمييزي.

وفي هذا السياق، يمكن أن يكون تقديم تقرير خاص من الأمين العام مفيدا في تلخيص كل العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بشأن مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك إسهام أفرقة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونعتقد أن مناقشة هذه المشكلة الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار مجلس الأمن ينبغي أن تكرس مزيدا من التركيز على النظر في حالات معينة تشكل تهديدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد وانغ ينغ – فان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أعرب عن ترحيبنا الحار بكم، سيدي الرئيس، على مجيئكم إلى نيويورك وترؤسكم شخصيا لهذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكركم على الكلمات الرقيقة الموجهة إليّ كرئيس خلال شهر تموز/يوليه.

إن السفير كاميلو رييس رودريغز، ممثل كولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، قد ترأس بصورة ناجحة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، كما يسّر أيضا اعتماد المؤتمر لبرنامج العمل. وفي هذا الشهر، استطعنا بفضل جهود بلدكم، عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن نفس الموضوع. وأود أن أعرب عن تقديرنا لكولومبيا على جهودها وإسهاماتها في هذا الصدد. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به للتو.

وفي السنوات الأخيرة أدى التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع إلى تفاقم الحروب والصراعات في بعض البلدان والمناطق، وقوض التعمير بعد انتهاء الصراع وتسبب في مشاكل إنسانية خطيرة. وقد أثار هذا قلقا واسعا في داخل المجتمع الدولي. وبرنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر في الشهر الماضي حدد بعبارات واضحة تدابير ملموسة لتتخذ في معالجة هذه المسألة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، وهو يمثل بداية جيدة للجهد الدولي المبذول تجاه حل مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتهريبها.

ومجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي تقع على عاتقه في المقام الأول المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، يتعين عليه أن يواجه في كثير من الأحيان مسألة الأسلحة الصغيرة في عمله، وخاصة عندما يستعرض المسائل المتعلقة بالنقاط الإقليمية الساخنة. وفي السنوات الأخيرة، ظل المجلس دائما، في مناقشاته لمسائل مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحماية المدنيين والنساء والأطفال في الصراع المسلح، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، يولي اهتماما خاصا لمسألة الأسلحة الصغيرة. وفي عام ١٩٩٩ اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن هذا الموضوع. وكل هذا يمكن أن يعتبر عنصرا هاما في الجهد الدولي المبذول تجاه إيجاد حل مبكر لمسألة الأسلحة الصغيرة.

ويؤيد الوفد الصيني استمرار مجلس الأمن في إيلائه، في إطار ولايته، الاهتمام اللازم لمسألة الأسلحة الصغيرة. ونحن نرى أن هذا الاهتمام ينبغي أن ينعكس بشكل أكثر في استعراض موضوعات محددة. وعلى الرغم من أن المجلس ليس جهازا متخصصا يتعامل مع مسألة الأسلحة الصغيرة، فإن العمل الذي يقوم به في هذا الصدد يمثل جزءا بالغ الأهمية في الجهد العالمي المبذول لهذا الغرض. وينبغي للمجلس أن يعزز تعاونه وتنسيقه مع هيئات الأمم المتحدة

الأخرى ذات الصلة بشأن هذا الموضوع، حتى يمكن لكل واحدة منها أن تضطلع بالجزء الواجب عليها ويمكن تحقيق التعاون.

ومشكلة التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير مشروع أكثر ما تكون خطورة وبروزا في القارة الأفريقية، مع وجود قلة من البلدان هناك تتحمل وطأة الأثر. ولذا فإننا نعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة الأسلحة الصغيرة في تلك المنطقة. وفي استعراض مجلس الأمن للصراعات في أفريقيا ينبغي له أن يستمع بعناية إلى آراء الأطراف المعنية بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة وأن يرفع مستوى تعاونه في هذا الصدد مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وفي جهوده الرامية إلى تعزيز عمليات السلام، وتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإرسال بعثات السلام، واعتماد عمليات حظر توريد الأسلحة، وشروعه في عمليات بناء السلام، ينبغي دائما إيلاء الاعتبار الكامل لمسألة الأسلحة الصغيرة كعامل هام.

إن الصين التي تعترض اعتراضا كاملا على الإنتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والتي تؤيد جهود المجتمع الدولي ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، قد أسهمت في حل هذه القضية. ومن بين أمور أخرى، تقدم وفد الصين للمؤتمر في الشهر الماضي باقتراح من خمس نقاط لتحقيق هذه الغاية، وأود أن أكررها على النحو التالي:

أولا، بناء على الظروف الوطنية الخاصة، ينبغي على البلدان أن تصوغ وتحسِّن تشريعاها وأنظمتها بشأن إنتاج، وحيازة، ونقل وتخزين الأسلحة الصغيرة، وأن تتخذ إجراءات عملية لضمان الإنفاذ الصارم. ثانيا، ينبغي على البلدان والمناطق أن تصعِّد من تعاونها وتنسيقها في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ثالثا، ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من الدعم للبلدان والمناطق في جهودها في التعامل مع قضية الأسلحة الصغيرة، كما أن للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة دورا هاما تقوم به في هذا المجال. رابعا، بينما نسعى لإنهاء التوترات والصراعات في البلدان والمناطق ذات العلاقة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بجهود نشطة لمساعدها في تطوير اقتصادها، وإزالة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة وسلام واستقرار دائم من أجل التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة في مهدها. وخامسا، ينبغي احترام سيادة الدول، ولا ينبغي التعرض لحقها في إنتاج وملكية ونقل الأسلحة الصغيرة.

إن هذه النقاط الخمس التي قدمها الوفد الصيني كانت نتيجة بحث مستفيض ودراسة لكل جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وكذلك أسباها الكامنة وخلفيتها. ونحن على ثقة من أنه ما دام المجتمع الدولي يعمل معا، فسوف يتم تحقيق تقدم في علاج قضية الأسلحة الصغيرة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الصين لكلماته الرقيقة التي خص بها كولومبيا.

السيد شاوشي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر بلدكم، كولومبيا الصديقة، على تنظيمكم لهذا النقاش المفتوح لمجلس الأمن حول مسألة الأسلحة الصغيرة. كما نشكركم على وثيقة العمل المفيدة جدا التي أعدها وفدكم عن هذا الموضوع.

ونشكر الأمين العام أيضا على كلمته الهامة اليوم.

إن مجلس الأمن، بفضل امتيازه في صون السلم والأمن الدوليين، معنِي مباشرة بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الواضح أن هذا ينطبق في كل مرة يعمل المجلس في حالة صراع أو توتر في نطاق عمليات حفظ السلام.

وإن اجتماع اليوم حسن التوقيت بشكل خاص بسبب خطورة المشكلة وحالات الصراع السائدة في مناطق كثيرة من العالم. وإن عقد هذا الاجتماع بعد عامين من ذلك الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، يجسد الوعي المتزايد لدى المجتمع الدولي لهذا الخطر الكبير. وبالفعل، إن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي يسهل نقلها والزهيدة الكلفة، أصبحت منذ عدة سنوات الشغل الشاغل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي عدد من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، والمجتمع الدولي بشكل عام.

ومؤتمر الأمم المتحدة المعنِي بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي عقد في نيويورك أخيرا من ٩-٢٠ تموز/يوليه ينصب في هذا الإطار. واعتماد المؤتمر لوثيقة هامة، أي برنامج العمل، يمثل مرحلة أولى في عملية طويلة علينا أن ندعمها لإنهاء حظر الأسلحة الصغيرة. وهذا البرنامج يتطلب العمل المشترك من أجل تحقيقه بشكل كامل.

وتظهر بؤر التوتر، وتتحول أحيانا إلى صراعات مسلحة، تكون أحيانا داخلية أو تحدث بين دول مجاورة وبنتائج مأساوية على السكان المدنيين الأبرياء. وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير الشرعي بها يسهمان في زيادة حدة وإطالة أمد هذه الصراعات وتفاقمها. ولذلك، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي من جانبه بجهود منسقة وعاجلة لتحقيق سيطرة أدق وإدارة أفضل لهذه المشكلة المعقدة جدا.

وفي هذا الصدد، نعتقد بأن أنجع الطرق لمنع الصراع تتمثل في علاج الأسباب الجذرية التي يمكن أن تتسبب في نشوبه، مثل الفقر والمشاكل الإثنية والثقافية، من بين أسباب أخرى. وعلى المجتمع الدولي، إذًا، أن يتصدى لها على كل الأصعدة: دون الإقليمية والإقليمية والدولية؛ وفي كل المجالات: في نزع السلاح، وصيانة السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛ وفي وقت واحد على صعيدي منع ومكافحة أسباب الصراعات.

وفي حالات الصراع، يجب تناول المشكلة ككل ضمن إطار نزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ولمجلس الأمن اهتمام محدد في هذا المجال، وبشكل خاص خلال السنوات الأخيرة. وعلى المجلس أن يواصل هذا الاهتمام بتكريس نفسه لتركيز جهوده في هذا المجال من أجل زيادة فعاليته. ونشعر في هذا النطاق أن العناصر المقترحة في الجزء هاء في ورقة العمل التي أعدتها الرئاسة جديرة باهتمام المجلس ونظره فيها.

يعتقد وفدي أن تكديس الأسلحة بحد ذاته لا يمكن أن يوصف بأنه مفرط ومزعزع للاستقرار، لأن هنالك كميات هائلة من الأسلحة الخاضعة لسيطرة شديدة وفعالة في دولة مستقرة، ولا تؤدي بالضرورة إلى العنف. وعلى العكس، يمكن لكمية صغيرة من الأسلحة أن تكون عاملا في زعزعة الاستقرار في حالات أخرى. وهذا يقتضي منا أن نراعي الطبيعة الخاصة للوضع في كل بلد بينما نقوم بالبحث عن حل.

ويشدد وفدي في هذا الإطار على أهمية قيام الدول النامية، وبشكل خاص المتأثرة بهذه المشكلة، بتعزيز تشريعاتها الوطنية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يساعدها بشكل أكبر في تنفيذ برامج السيطرة الوطنية ونزع السلاح وإعادة تأهيل المقاتلين. ويجب على البلدان المنتجة أن تقوم من جانبها بحظر تصدير مثل هذه الأسلحة إلى مناطق الصراع.

ويعكس إعلان باماكو الذي اعتمد خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في مالي في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التزام وعزم أفريقيا على مكافحة الانتشار غير الشرعي والتداول والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويوضح هذا الإعلان رؤية البلدان الأفريقية تجاه القضاء على هذه الآفة من خلال اعتماد نهج واقعي وتدابير عملية لا يمكن أن تفشل في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة إذا دعمها المجتمع الدولي.

لذا يجب أن تركز جهودنا على هدف تدعيم التعاون الإقليمي والدولي لأن هذه المشكلة تتعدى قدرات بعض البلدان. وهذا لا يعفي تلك الدول من مسؤولياتها. بل على العكس من ذلك يجب أن تكون الجهود المبدئية الرامية إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها المحددة من مسؤولية الحكومات نفسها. وفي هذا المجال، نرحب بالمبادرات المتعددة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبشكل خاص على مستوى قارة أفريقيا. وفي هذا الإطار، من المهم التأكيد على المبادرات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وتحسين البرامج لمعالجة هذه الآفة.

وغني عن القول، إن أي عمل يستهدف علاج مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حق الدول الشرعي في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من الميثاق وحق الشعوب في تقرير المصير.

ونعتقد أنه بغية دعم الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي لحل مشكلة الأسلحة الصغيرة، لا ينبغي لذلك أن يحول أنظارنا عن الموضوع الأساسي لنزع الأسلحة النووية، الذي لم يحسم بعد وما برح يمثل أكبر خطر للبشرية جمعاء. ويجب أن يواكب الاهتمام بقضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة جهود المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح النووي.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئ بلدكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ومن دواعي سرور وفد بلادي أن يراكم، سيدي وزير الشؤون الخارجية لكولومبيا، تترأسون هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. إن وجودكم بيننا شهادة على التزام كولومبيا وجهودها التي لا تكل في الكفاح العالمي ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإن انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه مؤخرا تحت رئاسة السفير رييس أكد مرة أخرى الأهمية التي توليها كولومبيا لهذه المسألة. وأنا ممتن لوفدكم لتوفير الورقة المرجعية (S/2001/732، المرفق) لإرشادنا في مداولاتنا.

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام لبيانه القيم صباح اليوم.

من المعترف به بشكل واسع النطاق أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي اليوم الأسلحة المفضلة في الصراعات المسلحة. فهي لا تزال تستخدم بشكل كثيف من قبل الجماعات المتمردة، وأباطرة الحرب والإرهابيين لإدامة الصراعات، ولزعزعة استقرار الحكومات والمجتمعات وخلق الفوضى. والحروب الأهلية الوحشية في الصومال وأنغولا ورواندا خلال العقد الأخير، التي راح ضحيتها أكثر من ٢,٥ مليون إنسان، جرى القتال فيها أساسا بأسلحة صغيرة.

هذه الأسلحة صغيرة وخفيفة اسما فقط. إن المآسي التي تسببها هائلة ومنتشرة. وانتشارها يظل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. ومجلس الأمن، إذ يتحمل المسؤولية الرئيسية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم

والأمن الدوليين، عليه أكثر من التزام أخلاقي لدراسة مسألة الأسلحة الصغيرة.

أفريقيا هي القارة الأكبر تأثرا بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومجلس الأمن، أعرب في قراره ١٢٠٩ (١٩٩٨) بشأن تدفقات الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا، عن القلق البالغ بشأن الآثار المزعزعة للاستقرار لتدفقات الأسلحة غير المشروعة، لا سيما الأسلحة الصغيرة، إلى أفريقيا. وبعد ذلك بثلاث سنوات، تبقى أفريقيا تكتسحها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الأمر الذي لا يزال يشعل ويديم صراعات عديدة. ولجان الخبراء ربطت، بما يتجاوز الشك، بين حيازة الأسلحة بوسائل غير مشروعة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، مثل الماس وسائر المعادن الثمينة، التي تستخدم لدفع أثمان الأسلحة.

ومع أن مجلس الأمن يبذل جهودا مكثفة بلا هوادة لإيجاد سبل ووسائل لإنهاء الصراعات الأفريقية المختلفة، فإننا لم نشهد بعد انخفاضا في تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أفريقيا، وهذه الأسلحة يصنع معظمها في بلدان متقدمة النمو. والقرار ١٢٠٩ (١٩٩٨) يؤكد أهمية قيام كل الدول الأعضاء، لا سيما المشاركة في صنع أو تسويق الأسلحة، بتقييد نقل الأسلحة التي يمكن أن تثير أو تطيل صراعات مسلحة أو تسبب تفاقم التوترات القائمة في أفريقيا. وللأسف، فيما يتعلق بأفريقيا، لم تترجم تلك الكلمات بقدر كاف إلى أعمال.

في البيان الرئاسي (S/PRST/1999/28) الذي صدر يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، دعا المجلس إلى اتخاذ تدابير للحد من تدفقات الأسلحة إلى البلدان أو المناطق المتورطة في صراعات مسلحة أو الخارجة منها. وذلك البيان الرئاسي شجع أيضا حكومات البلدان المصدرة للأسلحة على ممارسة أقصى قدر من المسؤولية في تعاملاتها. وفي هذا الشأن، يعتقد وفدي أن على تلك البلدان واجبا أخلاقيا بمقتضى القانون الدولي لتتأكد، قبل أن تبيع الأسلحة، من أن المستخدم النهائي يستخدم الأسلحة الموردة الاستخدام الصحيح. وينبغي أن تكون أيضا قادرة على التحقق والتأكد من هوية المستخدمين النهائيين وقدرتهم على إحكام السيطرة على الأسلحة والذخائر.

في حزيران/يونيه أجرى المجلس مناقشة شاملة لتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (S/2001/574)، اعتُرف فيها بأنه لا يمكن أن تكون هناك استراتيجية فعالة لمنع نشوب الصراعات المسلحة ما لم تعالج مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة معالجة مناسبة. ومجلس الأمن يمكنه بل ينبغي له، أن يقوم بدور فعال في هذا الشأن.

ومع تعقد الصراعات أكثر فأكثر، ينبغي أن ينظر إلى عمليات حفظ السلام بشكل متزايد بأنها جزء من عملية واسعة ينبغي أن تتضمن استراتيجيات بناء السلم بعد الصراع. ولقد بينت التجربة أن البرامج المخططة جيدا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج أداة هامة فعالة لإعادة هيكلة مجتمعات ما بعد الصراع. وفي هذا الشأن، من المهم أن نعزز عمليات حفظ السلام لتشمل برامج شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وعملية الأمم المتحدة الأولى لحفظ السلام التي احتوت على هذا العنصر، وانتشرت في أمريكا الوسطى في ١٩٨٩، مهدت الطريق لعمليات مشابهة في أماكن أخرى. وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، اللتان عُهد إليهما بالقيام بتدمير الأسلحة كجزء من أنشطتهما لبناء السلام، ينبغي الاقتداء بهما.

والتجارب، مثل تجربة ليبريا، بينت أن بقاء كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة لم تدمر بعد الصراع يمثل عقبة

خطيرة أمام عملية بناء السلام بعد الصراع، ويعوق جهود التعمير عندما تجد تلك الأسلحة طريقها إلى أيدي العصابات والإرهابيين وسائر العناصر المعادية للمجتمع.

لقد سقط أفراد تابعون لقوات حفظ السلام وعاملون في تقديم المساعدة الإنسانية، سواء في حالات الصراع أو فيما بعد الصراع، ضحايا لاعتداءات جماعات مسلحة. وفي معظم الحالات، استخدمت أسلحة صغيرة في تلك الاعتداءات، الأمر الذي أدى إلى فقدان أرواح وتقويض ثقة العاملين في الميدان.

وعملية نزع السلاح ينبغي ألا تتضمن تجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فقط، وإنما برامج تتناول إدارة الأسلحة، بما في ذلك تدابير للتخزين الآمن لهذه الأسلحة وتدميرها في نهاية الأمر.

وينبغي أن تتضمن اتفاقات السلام أحكاما بشأن توفير معلومات محددة عن حجم ومكان القوات المسلحة وتفاصيل عن الأسلحة المستخدمة في الصراع محل الشأن. وإن التعاون والمساعدة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، في هذا الميدان، مرغوب فيهما لأقصى حد. وتلك الأحكام من شأنها أن تسهل الاستعادة السهلة لهذه الأسلحة لتدميرها في نهاية الأمر. وتدمير تلك الأسلحة الصغيرة ليس فقط أداة لتهيئة مناخ من الأمن، وإنما يبعث بإشارة قوية أيضا بأن البلدان الخارجة من صراعات تبدأ الآن مرحلة سلام. وهذا من شأنه أن يولد مزيدا من الثقة بين مواطنيها.

معظم الناس في مناطق ما بعد الصراع لن يتخلوا طواعية عن أسلحتهم ما لم يشعروا بأن أرواحهم وممتلكاتهم آمنة بقدر كاف. وحتى توضع برامج فعالة وناجحة للتسريح، ينبغي أن يُعطى المقاتلون السابقون تلك التأكيدات، وينبغي تنفيذ برامج ملائمة مكرسة لهم لإعادة الاندماج - عدا ، بطبيعة الحال، عندما يكون هناك مبرر للمحاكمة على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وينبغي إعطاء حوافز للمقاتلين لتسليم أسلحتهم. وبالمثل، من الضروري وضع تدابير مناسبة عند التعامل مع نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم. وينبغي وضع أحكام لتعليمهم وتدريبهم، الأمر الذي من شأنه أن يسهل إعادة اندماجهم في المجتمع. وينبغي أيضا بذل جهود خاصة لإعادة أولئك الأطفال إلى أسرهم.

وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يتضمن توصيات عديدة في هذا الشأن، ومن المهم أن يضعها المجلس في الاعتبار التام عند وضع مهام حفظ السلام.

في السنوات الأخيرة أثبتت الجزاءات المستهدفة فعاليتها. وفرض جزاءات في شكل حظر توريد أسلحة من جانب مجلس الأمن ساعد إلى حد ما في خفض تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع. وتلك التدابير تجعل أيضا حيازة هذه الأسلحة أكثر صعوبة وتكلفة. إلا أننا نلاحظ أن عناصر مجردة من المبادئ الإنسانية لا تزال تنتهك حالات حظر كثيرة فرضتها الأمم المتحدة على توريد الأسلحة. وفي حالة الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة ضد يونيتا، فصل فريق خبراء الأمم المتحدة، الذي أنشأه مجلس الأمن بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، واستنكر في العام الماضي بشكل منتظم دور سماسرة الأسلحة ووكلاء النقل في توفير الأسلحة ليونيتا. ومجلس الأمن دعا بالقرار ١١٩٦ (١٩٩٨) الدول إلى اعتماد تشريعات تجعل انتهاك حظر توريد الأسلحة عملا إجراميا. وذلك النداء أعيد تكراره مرة أخرى في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومجلس الأمن يجب أن يتخذ المزيد من التدابير لتحسين فعالية حالات حظر توريد الأسلحة التي فرضها.

وقدرة مجلس الأمن ولجان الجزاءات والأمانة العامة على رصد حالات حظر توريد الأسلحة من الضروري تعزيزها، وعلى مجلس الأمن أن يدلل على العزم السياسي للقيام بذلك.

وسيكون من الهام جدا للجان الجزاءات أن تزود بالوسائل التي تمكنها من تضمين تقاريرها السنوية جزءا يعنى بتطبيق حظر الأسلحة والانتهاكات المحتملة للتدابير التي تبلغ للجان والتوصيات الواجبة لتعزيز فعالية الحظر على الأسلحة.

ويجب أن تكون للأمانة العامة للأمم المتحدة مجموعة دائمة من الخبراء للتحقق من أية مخالفة لحظر الأسلحة يجب أن يليها تصرف ملموس. وعلينا كذلك أن نقوي حملة "الإعلان والفضيحة" الموجهة ضد المشاركين في انتهاك حظر الأسلحة.

وترحب موريشيوس بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تجديد قرار حظر استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها وصنعها لمدة ثلاث سنوات أخرى. ويجب تشجيع مثل هذه المبادرات، كما ينبغي للمناطق الأخرى أن تحذو حذوها.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد مؤخرا، يضيف زخما جديدا إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على جميع المستويات. إن برنامج العمل خريطة طريق هامة تمدينا جميعا في كبح الويلات التي يتسبب فيها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. لكننا نحن الأفارقة نشعر بالاحباط بعض الشيء لأنه لم يجر التوصل إلى توافق في الآراء حول قضية بيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الأطراف من غير الدول. ويدرك المجتمع الدولي تماما أنه، بالنسبة لأفريقيا، فإن القوات الهدامة المدججة بالسلاح، هي التي واصلت تقويض السلم والأمن طيلة عقود.

ويراود وفد بلادي الأمل في أنه في الأعوام القادمة سيسود حسن النية وسيجري التوصل في نهاية المطاف إلى توافق الآراء في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل موريشيوس على كلماته الرقيقة عن كولومبيا.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): مالي والنرويج ستدليان اليوم ببيان مشترك عن قضية الأسلحة الصغيرة. ولهذا، سأكتفي بالإعراب عن تقدير وفد بلادي لرؤيتكم، السيد وزير الخارجية، أنتم وكولومبيا، تترأسون مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى كولومبيا.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): راحت ملايين الأرواح في السنوات القليلة الماضية ضحية للصراعات المسلحة، وكانت الأغلبية من المدنيين، ومعظمهم قتل بأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. إن الاتجار بهذه الأسلحة تهديد حقيقي للسلام والأمن، وبخاصة في أفريقيا.

وتتعاون النرويج مع مالي بشأن سبل ملموسة وعملية لتخفيض هذا التهديد في منطقتنا. وتعطي النرويج ومالي أولوية عظمى لمسألة الأسلحة الصغيرة في جدولي أعمال سياستهما الخارجية. وبالتالي، تشاطر بلدانا نفس المواقف إزاء القضايا الخطيرة المرتبطة بمشكلة الأسلحة الصغيرة، كما كان واضحا أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد مؤخرا. وحسب علمي، هذه هي المرة الأولى التي يطبق فيها مثل هذا الإجراء في مجلس الأمن، ويشرفني اليوم أن أتكلم باسم النرويج كذلك.

وأود أن أعرب لكم، السيد الوزير، عن ارتياحنا الشديد لرؤيتكم تترأسون اجتماعنا اليوم، وأن أشيد بالمبادرة التي أخذتم بزمامها لعقد هذا الاجتماع عن مسألة تعلق عليها حكومتا بلدينا أولوية كبرى. إن هذه المبادرة تأتي في أنسب وقت في ضوء مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد مؤخرا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي مواطنكم، السيد رييس، سفير كولومبيا، على الجهود الممتازة التي اضطلع بها في رئاسة ذلك المؤتمر. ومن كان منا في قاعات الاجتماعات أثناء الليالي الطويلة التي عقد فيها المؤتمر يعلم أنه تطلب كل مهارات السفير رييس وبصيرته. ولولا ذلك لما كنا قد توصلنا أبدا إلى الاتفاق على الوثيقة الختامية. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به هذا الصباح.

تأمل مالي والنرويج في أن يشكل برنامج عمل المؤتمر حافزا لبذل الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتكديسها المفرط والمثير للقلاقل. ورغم أن المؤتمر كان خطوة في الاتجاه الصحيح، فلن نخفي أن حكومتي بلدينا كانتا تفضلان اعتماد خطة عمل أكثر طموحا. ونتشاطر هذا الرأي مع بلدان عديدة في أفريقيا، وهي القارة التي تتضرر إلى أقصى حد من جراء انتشار الأسلحة الصغيرة. وتعتقد مالي والنرويج أن هناك حاجة ماسة لعقد اتفاق دولي حول معيار واضح للتصدير، يمكن أن يطبق بفعالية. ومن الضروري كذلك أن نواصل وضع صكوك قانونية دولية بشأن وضع علامات على الأسلحة الصغيرة وتقفي أثرها وبشأن عمليات السمسرة. ونأسف لعدم قدسة المؤتمر على التوصل إلى اتفاق حول صياغة تعترف بضرورة إنشاء وصون رقابة على تملك الأفراد لهذا النوع من الأسلحة الفتاكة.

ويجب أن نؤكد، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أن البلدان الأفريقية اتخذت تدابير هامة لتخفيض الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ومثال ذلك المبادرات التي اتخذتها مؤخرا منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلدان شرق أفريقيا. وقد دعمت النرويج الجهود الرائدة التي اضطلعت بها مالي وغيرها من بلدان غرب أفريقيا لكي تتخذ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قرار منع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد جرى مؤخرا تمديد قرار المنع الذي اتخذته الجماعة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١. وفضلا عن ذلك، تم إدراج تدابير برنامج العمل المتعلقة بقرار المنع كأحكام في بروتوكول الجماعة المتعلق بآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها. وقد اتخذت البلدان الأفريقية خطوة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة التي عادة ما تنشأ خارج القارة الأفريقية. ومن الضروري اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن نعزز المبادرات التي اتخذتها أفريقيا وأن نشرع في مرحلة حاسمة لمنع نشوب الصراعات من خلال وضع قوانين دولية فعالة من أجل الرقابة على الأسلحة الصغيرة وجمعها وإدارة المخزون منها. وتدعو مالي والنرويج مجتمع المانحين إلى تقديم دعم أكبر إلى تلك المبادرات، التي تمثل تدابير محددة لمنع نشوب الصراعات.

وفي هذا الصدد، تشكل برامج نزع سلاح المتحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم من أهم الأدوات المتاحة لمجلس الأمن. وفي غرب أفريقيا، يشكل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون مثلا على أهمية هذه التدابير بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولهذا، يجب أن نقيم على نحو جاد كيفية إدماج هذا النمط من البرامج على النحو الواجب ضمن عمليات حفظ السلام في المستقبل. ونتيجة لذلك، تقترح مالي والنرويج أن يقدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الدروس المستفادة من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

لقد اتضح في المناقشة التي أجريناها مؤخرا بشأن بناء السلام ومنع نشوب الصراعات، أن أحد الدروس المستفادة من الواقع حتى الآن هو أن جمع الأسلحة الصغيرة لا يكفي في حد ذاته. فإنشاء منطقة أمن محايدة وآلية قضائية من الأمور الهامة لتهيئة بيئة آمنة ومؤاتية للتنمية. و ''الأمن أولا'' شعار سبق استخدامه أثناء بذل الجهود من أجل إرساء السلام وتحقيق المصالحة في مالي ولاتخاذ قرار المنع من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

والتدابير العملية لنزع السلاح يجب أن توضع في سياق أعرض وأن تواكبها برامج تنمية مستهدفة بحيث تتيح آفاقا أفضل للمقاتلين السابقين. وفي هذا الصدد، تشعر مالي والنرويج فوق كل شيء بالقلق إزاء حالة الأطفال الجنود، الذين يجب إيلاؤهم اهتماما خاصا في إطار هذا النمط من البرامج.

وكما هو الحال عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نواجه الآن تحديا هاما من المحتمل أن نطالب بسببه بدعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يجب أن تتضمن كذلك تدابير العودة أو إعادة التوطين. وتنظيم هذا البرنامج الشامل وتنسيقه سيختبران قدرات أسرة الأمم المتحدة على جعل كل مؤسساتها تعمل معا، ومع المنظمات الأخرى مثل البنك الدولي، على بناء سلام دائم. وبطبيعة الحال، سيكون ذلك اختبارا أيضا لمدى ما يمكن إتاحته من تمويل طويل الأجل وكاف ويمكن التنبؤ به لتنفيذ هذه المهمة. وتود مالي والنرويج أن تعربا عن تفضيلهما لنظام يجري بمقتضاه، كقاعدة، تمويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال مساهمات تقدمها الدول الأعضاء طواعية.

إن حظر الأسلحة أداة رئيسية أخرى متاحة لمجلس الأمن. ومن الواضح أن برنامج العمل يشير إلى أن الدول تتحمل مسؤولية التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الجزاءات. وكثيرا ما تمول الأسلحة الصغيرة عن طريق الماس وغيره من المواد الأولية الثمينة المرتبطة بالصراعات، ويشهد على ذلك الصراعان في أنغولا وسيراليون. وتعتقد مالي والنرويج أن آلية رصد الجزاءات الدائمة، التي ينظر فيها مجلس الأمن في الوقت الراهن، ستشكل آلة قيمة لتعزيز الجزاءات وبذلك تسهم في جهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وترى مالي والنرويج برنامج العمل الذي تمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة بمثابة بداية لعملية وليس نهاية لها. وقد علمتنا المفاوضات الطويلة الشاقة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل المذكور أن في انتظارنا تحديات عديدة فيما سيستجد من أعمال، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير التي تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن. وترجو مالي والنرويج أن تسلطا الضوء من خلال البيان المشترك الذي أدلينا به في المجلس اليوم على ضرورة التكاتف في مجابهة هذه التحديات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها لكولومبيا.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود قبل كل شيء أن أرحب بكم يا سيدي في نيويورك وأن أهنئكم بتولي كولومبيا رئاسة مجلس الأمن. كما نثني على البيان الهام الذي أدلى به الأمين العام اليوم.

وأود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إليكم على تنظيمكم هذه المناقشة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة. ونوافق على أن مشكلة الأسلحة الصغيرة، ولا سيما انتشارها غير المشروع، من التحديات التي يتعين على مجلس الأمن، وفقاً لولايته، أن يجابهها. ونتفق مع الرأي القائل بأن تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها دون قيد قد يشجع على نشوب القتال، وزعزعة

الحالات، وتقويض تنفيذ اتفاقات السلام، وإعاقة الجهود المبذولة لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات في أرجاء العالم. وكثيراً ما تشكل هذه الأسلحة الأدوات الأولى للعنف في كثير من الصراعات، ولا سيما في المناطق التي تكون مرتعاً خصباً لإمدادات الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

وقد جرى تحديد البعد العالمي لهذه المشكلة بوضوح في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد مؤخراً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للسفير كاميلو راييس على قيادته الممتازة لهذا المنتدى الدولي الهام.

وبالنظر إلى أن طابع هذه المشكلة يتجاوز الحدود الوطنية، لدينا اعتقاد راسخ بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً قيادياً في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن تقييد انتشار هذه الأسلحة. ولمجلس الأمن دور خاص متميز يؤديه في هذه العملية. ونرى أن في وسع المجلس أن يقدم قيمة مضافة في بعض المجالات، من قبيل زيادة فعالية عمليات الحظر التي يفرضها على الأسلحة، ووضع حد لاقتصادات الحرب، وتشجيع عمليات الوقف الطوعي لصادرات الأسلحة إلى مناطق الصراع، فضلاً عن تقديم الدعم لتدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. ولدينا اقتناع بأن عمليات الحظر على إمدادات الأسلحة إلى المناطق التي يطلق عليها مناطق ساخنة يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في الحد من انتشار هذه الأسلحة والقضاء على الاتجار غير المشروع فيها. وأهم من ذلك كله أن يكفل المجلس التنفيذ الكامل لعمليات الحظر التي يفرضها على الأسلحة وغيرها من الجزاءات المستهدفة للتجارة غير المشروعة التي تسدد ثمن هذه الأسلحة.

وينبغي زيادة تطوير آليات الرصد الفعالة ووضعها موضع التنفيذ للحيلولة دون الانتهاكات لعمليات الحظر على الأسلحة. ونعلق أهمية خاصة على ضرورة تعزيز فعالية هذه التدابير من خلال إنفاذها الصارم من قبل جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة ونعتقد بضرورة إنشاء نظم وطنية لمراقبة الصادرات تعمل بشكل فعال لمنع عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة. وننوه بأهمية الفعالية في تنفيذ برامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، بما في ذلك تدمير الأسلحة الصغير التي في حيازتهم بطريقة غير قانونية، وذلك كجزء من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم حفظ السلام وبناء السلام في أعقاب الصراعات.

ومع أنه ما زالت أمامنا تحديات كبيرة، ينبغي أن نلاحظ في الجانب الإيجابي عدداً من التطورات الهامة في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة وانتشار هذه الأسلحة. وفي رأينا أن أهم نشاط جرى مؤخراً هو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي أتاح للمجتمع الدولي فرصة فريدة لإجراء تحليل شامل لهذه المشكلة المتعددة الأوجه، ولإعداد استراتيجية لتنسيق الجهود الجماعية في هذا الميدان.

ونعرب عن ترحيبنا بالوثيقة الختامية الصادرة عن هذا المؤتمر، وهي برنامج العمل. إذ تتجلى في هذه الوثيقة الهامة نُهج واقعية، ومن شأنها في نظرنا أن تيسر بدرجة أكبر الجهود المتضافرة التي تقوم بها جميع الدول من أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة في نهاية المطاف.

ونرى أن تعزيزالتعاون الدولي بين أجهزة الحدود والجمارك وإنفاذ القوانين على مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب اهتماماً على سبيل الأولوية من الدول والمنظمات الإقليمية. وتستدعي هذه الجهود في معظم الأحيان تقديم المساعدة التقنية والمالية.

وينبغي لذلك أن تدعى البلدان التي لديها الموارد والخبرة إلى توفير هذه المساعدة كلما اقتضى الأمر.

وأود أيضاً أن أثني ثناء عاطراً على المبادرات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي وأن أرحب بوثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل في رأينا خطوة هامة صوب إعداد وتنفيذ التدابير العالمية في هذا المجال. ونؤيد مختلف المبادرات الأخرى الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا.

ونعلق أيضاً أهمية كبيرة على اعتماد بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

واسمحوا لي أيضاً بتأكيد أن أوكرانيا تأخذ بسياسة تتسم تماماً بالمسؤولية في مجال تجارة الأسلحة. ويهيئ النظام الوطني لمراقبة الصادرات المجال لاتخاذ إجراءات فعالة في مجال النقل الدولي للأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويفي بلدنا أيضاً بجميع التزاماته بوصفه طرفاً في النظم الدولية ذات الصلة لمراقبة الصادرات. وتتوخى التشريعات السارية في الوقت الراهن اتخاذ تدابير صارمة ترمي إلى منع تصنيع الأسلحة وحيازتها واستعمالها ونقلها على نحو غير مشروع. وتواصل أوكرانيا إجراء حوارها المنتظم بشأن جميع هذه المسائل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدول الأخرى المهتمة بالأمر. ونتقيد تماماً بالتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وبقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتؤيد أوكرانيا التدابير الرامية إلى التدمير الإلزامي للأسلحة المصادرة ممن يحوزونها بطريقة غير مشروعة. وأود إبلاغ المجلس بأن هذه التدابير جارٍ تنفيذها في بلدي بشكل منتظم.

وختاماً، أود أن أؤكد لكم أن أوكرانيا لا تزال على تأييدها القوي للقضاء النهائي على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وستواصل الاضطلاع بدور نشط في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذه الممارسة، فضلاً عن تقييد انتشار هذه الأسلحة.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا يا سعادة الرئيس أن أرحب بكم في مجلس الأمن اليوم. وتعرب أيرلندا عن سرورها البالغ لرؤيتكم هنا اليوم تترأسون هذه المناقشة الهامة في مستهل بداية الرئاسة الكولومبية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الوفد الصيني على الطريقة التي أدار بها رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي.

وفي وقت متأخر من مناقشة اليوم، سوف تدلي بلجيكا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وتوافق أيرلندا تماما على ذلك البيان ولذلك سأبدي ملاحظاتي بصورة موجزة.

ونرحب بمبادرة الرئيس لضمان أن يقوم المجلس بمناقشة مسألة الأسلحة الصغيرة على جناح السرعة متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد مؤخرا بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة من جميع جوانبه، وهو المؤتمر الذي رأسه باقتدار السفير كاميلو ريس من كولومبيا. وكان ذلك المؤتمر بمثابة تتويج للعمليات التحضيرية التي تمت على مدى فترة طويلة جدا من الأنشطة التي اتخذت على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي في أرجاء العالم وأيضا نقطة انطلاق لما تأمل أيرلندا أن تكون عملية متابعة دينامية.

وبينما أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان الأخرى كانت تحبذ، أن ترى التزاما أكبر كنتيجة

لذلك المؤتمر، نرحب ترحيبا كبيرا ونؤيد الإنجازات الهامة جدا التي تم التوصل إليها. ويمثل برنامج العمل توازنا معقولا بين المصالح المختلفة والمتنافسة في بعض الأحيان. ويسلم برنامج العمل بأن الحلول الموحدة لا تلائم جميع الحالات وبينما مكافحة ويلات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتم بمشاركة المجتمع الدولي بأسره كما أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراء دولي تعاوني لهزيمة نكبة تلك الأسلحة، ربما يتعين أن تكون الاستجابة ملائمة لتلبية مختلف الاحتياجات الإقليمية.

ومما لا شك فيه أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عامل يسهم مساهمة كبيرة في كثير من الصراعات التي استرعي انتباه مجلس الأمن إليها. وتبرز أيضا مشاكل متعارضة كثيرة يلتزم المجلس بالتصدي لها، وعلى سبيل المثال، الأطفال الجنود وزيادة معاناة النساء والأطفال في حالات الصراعات المسلحة.

وبالمستطاع التوصل إلى عدد من الاستنتاجات من المناقشات السابقة التي أجراها المجلس بشأن الأسلحة الصغيرة وغيرها من القضايا المرتبطة بها. أولا، القدرة الحالية للمجتمع الدولي لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير مرضية.

وثانيا، لا بد أن تتخذ الإجراءات الأولية للتصدي لقضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيدين الوطني والإقليمي، على حد سواء. والإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني ضرورية لأن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الحكومات لاتخاذ إجراء لتعزيز التشريع الوطني الفعال أو اتخاذ تدابير إدارية لتنظيم التجارة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا بد أن تتصدى جميع الأطراف لهذه القضية بطريقة صريحة تنطوي على النقد الذاتي بغية تحقيق تقدم ملموس في المستقبل القريب.

ولا ينبغي لنا أن نسمح بأن تستخدم الأمم المتحدة كوسيلة من أجل تعزيز العقبات الناشئة عن أحكام محلية أو تشريعية أو دستورية. ومن المحتم أن تكون الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الإقليمي حتمية أيضا ببساطة لأن بالمستطاع التصدي لقضايا كثيرة في سياق الأمن الإقليمي ومن خلال التعاون المتبادل.

وثالثا، يتحتم على الحكومات أن تكفل الالتزام التام بحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن.

ورابعا، من الضروري النظر في القضية من جانبي العرض والطلب، على حد سواء. ولا بد أن تضع البلدان المصنعة ضوابط فعالة على الموجود من البنادق وأن تعمل أيضا على كبح تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال رصد أنشطة سماسرة الأسلحة المريبين. وبالرغم من أن الأسلحة لا تصنع في أيرلندا، إلا أن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة للاتحاد الأوروبي تضم جزءا كبيرا من إنتاج الأسلحة في العالم. وهذا يصدق بصفة خاصة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتضع مسؤولية خاصة على عاتق الاتحاد الأوروبي ليوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ويتعاون بصدد تخفيف نتائجه.

وخامسا، لا بد من التصدي للمشكلة بطريقة شاملة ومتكاملة.

وأخيرا، من الضروري إقامة تعاون دولي بين الحكومات المعنية، وسلطاتها المتعلقة بإصدار التراخيص وسلطاتها القضائية، فضلا عن سلطات إنفاذ القوانين إذا أريد تحقيق تقدم في هذا الشأن.

وفي الورقة التي قدمتها يا سعادة الرئيس بشأن هذه المناقشة المفتوحة، دعوتنا إلى التفكير في مساهمة المجلس في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وأعتقد أن أول شيء يتعين قوله

هو أن بمقدور المجلس بل يتعين عليه أن يظهر القيادة بشأن هذه القضية. مناقشتنا اليوم إشارة كثيرة بالترحيب لأن المجلس يحافظ على الاهتمام القوي. ومن الأهمية أن يظهر المجلس في الإجراءات التي يتخذها زخم برنامج العمل. والمجلس يقوم بذلك حاليا من خلال الاهتمام الذي يبديه بمشكلة الأطفال الجنود وبالأهمية التي يعلقها على حالات ما بعد الصراعات فيما يتصل بالقيام بصورة فعالة بنزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم والتصرف على نحو فعال في أسلحتهم. ولقد استمعنا اليوم إلى عدد من الاقتراحات العملية، ليس أقلها الاقتراحات التي قدمتها السفيرة دورانت؛ وهي جديرة بالمزيد من المناقشة.

ويعد مؤتمر الأسلحة الصغيرة خطوة هامة في عملية لا بد من متابعتها. وتنظر أيرلندا نظرة جادة للغاية إلى الالتزامات الملزمة سياسيا التي تم التعهد بها في برنامج العمل وسوف تعمل بنشاط وبالتعاون مع البلدان الأخرى لتنفيذ تلك التعهدات في مجلس الأمن وخارجه، على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر ممثل أيرلندا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ وإلى وفد كولومبيا.

الآنسة كريستين لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نعرب أولا عن تقديرنا لرئاسة الصين للمجلس خلال الشهر الماضي، ونضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى للترحيب بحضوركم يا سيدي وترؤسكم لمناقشتنا اليوم. ونعرب عن تقديرنا أيضا للدور الهام والبناء الذي قامت به كولومبيا في مناقشة الأسلحة الصغيرة التي تمت مؤخرا من خلال العمل الرائع الذي قام به السفير كاميلو ريس خلال المؤتمر الذي عقد في الشهر الماضي والمعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وبفضل القيادة المقتدرة للسفير كارلوس دوس سانتوس ممثل موزامبيق، الذي ترأس عملية اللجنة التحضيرية، لدينا اليوم برنامج عمل زاخر يرشد جهودنا الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وبالرغم من أن بعض البلدان أعربت عن خيبة أملها لأن برنامج العمل لم يكن قويا بقدر كاف، إلا أننا نعتقد أنه بالرغم من ذلك فهو بداية لعملية وأساس جيد يمكن الاستناد إليه.

وتجري مناقشة اليوم في أوانها للتركيز على دور المجلس فيما يتعلق بقضية الأسلحة الصغيرة. وفي هذا السياق، نشكر الوفد الكولومبي على ورقة المعلومات الأساسية الشاملة للغاية التي قدمها والمتضمنة في الوثيقة S/2001/732. وكما ذكر أيضا متكلمون سابقون، فإن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة مشكلة متعددة الجوانب تنطوي على قضايا أخرى كثيرة بما في ذلك الوقاية من الصراعات، وبناء السلام، ونزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج وإنفاذ الجزاءات والتنمية المستدامة، وهذا غيض من فيض. لذلك يحتاج مجلس الأمن إلى العمل بالتعاون مع الجمعية العامة للتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة على كافة تلك الجبهات.

وبغية استكمال الجهود الوطنية والإقليمية، نعتقد بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤكد بخاصة على البلدان المتأثرة بأكبر قدر ممكن بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – وبعبارة أخرى، تلك الصراعات وحالات ما بعد الصراعات التي تسبب قدرا كبيرا من الفوضى. إننا إذا أخذنا ذلك في الاعتبار، نود أن نبرز بإيجاز مجالين رئيسيين نعتقد أن بمستطاع مجلس الأمن أن يقوم بدور حيوي فيهما.

أولا، يتعين علينا أن نجد سبلا أفضل لتنفيذ الحظر على الأسلحة الذي يأذن به مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نرحب بآلية الرصد والمساعدة التي أنشئت مؤخرا من أجل

الجزاءات المفروضة على الطالبان في أفغانستان. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح. وحسبما اقترح وفد سنغافورة خلال المؤتمر الذي عقد في الشهر الماضي، ثمة مبادرة هامة من شأنها أن تحسن عملية الرصد تتمثل في إنشاء قاعدة بيانات دولية تضم قائمة بتجار الأسلحة الحاصلين على إذن بالاتجار، فضلا عن لائحات سوداء للتجار الذين صدرت ضدهم أحكام بسبب اتجارهم بالأسلحة بصورة غير مشروعة. وحسبما تنص الفقرة ٢٨ من تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ بشأن التصدي لمشكلة تفشي الأسلحة في أفريقيا:

> ”وقد ثبت أن الكشف العلني عن هوية تجار الأسلحة الدوليين وأنشطتهم هدف بعيد المنال. ولكن ربما لن تحقق أي مبادرة أخرى أكثر من ذلك في مكافحة تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا“ (S/1998/318، الفقرة ٢٨).

لقد حان الوقت لإنشاء قاعدة بيانات دولية كهذه للقيام على النحو الصحيح بتعريف التجار الشرعيين، وربما ما هو أكثر أهمية من ذلك، الإعلان عن تجار الأسلحة غير الشرعيين الذين صدرت ضدهم أحكام. وستؤدي قاعدة البيانات هذه مهمة كبيرة فيما يتصل بالتصدي لمشكلة تكاثر الأسلحة بصورة غير شرعية، ليس فحسب في أفريقيا بل في سائر أنحاء العالم.

والمجال الثاني الذي أود إبرازه هو إشارة برنامج العمل إلى إدراج أحكام خاصة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كلما كان ذلك مناسبا، في ولايات وميزانيات عمليات حفظ السلام. ويرحب وفدي بهذا التشديد على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث أنه سيفضي إلى نهج أكثر شمولا وفعالية. وبعبارة أكثر صراحة، لن يكون وقف تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروعة فعالا إذا لم نقم أيضا بجمع الأسلحة الفائضة التي ما زالت متداولة.

ولن ينكر أحد أن نزع السلاح في حالة ما بعد انتهاء الصراع هو أمر خطير وصعب بطبيعته. إذ أن اقتناء السلاح في بلدان عديدة تشهد صراعات مسلحة، أو تخرج منها، يرتبط على نحو وثيق بالسلطة والهوية والمكانة. ولذلك لا يدهشنا أن يتردد العديد من المقاتلين السابقين والشبان المحرومين في حالات ما بعد انتهاء الصراع في التخلي عن أسلحتهم. ولكن يجب أن يتناول المجلس هذه المسألة بوصفها قضية ذات أولوية، حيث أن استمرار وجود هذه الأسلحة يعرقل بناء السلم وإعادة التنمية بعد الصراع.

وعلاوة على ذلك فإن سهولة توافر الأسلحة الصغيرة تهدد أيضا أمن موظفي وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وطبقا للدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١، لقي ٤٥٦ من حفظة السلام الدوليين وموظفي الأمم المتحدة حتفهم بأسلحة صغيرة بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وآذار/مارس ١٩٩٧. وربما كان من الممكن إنقاذ بعض من الـ ٤٥٦ شخصا هؤلاء لو كان هناك نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج أكثر فعالية.

ولهذه الأسباب نشعر بأهمية قصوى لإدراج عامل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اعتباراتنا الخاصة بحفظ السلام، ولمحاولة وضع حد لتداول الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في الدول المتضررة.

وختاما، نعتقد أن مجلس الأمن عليه واجب العمل في شراكة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، كلما كان ذلك مناسبا، للتعامل مع المشكلة العسيرة الخاصة بالأسلحة الصغيرة غير المشروعة. ويمكننا من خلال التركيز على الأولويات الرئيسية أن نحرز تقدما كبيرا في حل هذه المشكلة.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر ممثل سنغافورة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي كولومبيا.

والآن أدلي ببيان بصفتي وزير خارجية كولومبيا.

لقد استمعت باهتمام إلى الآراء التي تم التعبير عنها أثناء هذا النقاش. وتعكس هذه الآراء قلق الأمين العام وممثلي الدول الأعضاء في المنظمة إزاء التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها من دون مراقبة في مناطق عديدة من العالم. وهي تقر أيضا بالعلاقة القائمة بين الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وبين العديد من المشاكل الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والمعادن النفيسة. وكلها تقر أيضا بالعواقب الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الوخيمة لهذا البلاء وبالتهديد الخطير الذي يشكله على السلم والأمن والاستقرار الدوليين.

ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك، ففي العقد الماضي وحده تسبب استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في موت الملايين من البشر، أغلبهم من المدنيين، ومن بينهم مليونا طفل. وكان أيضا مسؤولا عن إصابة ٦ ملايين شخص بجروح خطيرة أو بإعاقة دائمة، وأسهم في التشريد الإجباري لحوالي ٢٠ مليون شخص. ويعتقد أن حوالي ٤٠ في المائة من الـ ٥٠٠ مليون سلاح صغير وسلاح خفيف المتداولة في كل أرجاء العالم قد تم تحويلها إلى السوق غير القانونية وقد غذت صراعات قديمة وصراعات نشبت منذ عام ١٩٩٠ على حد سواء، خاصة في البلدان النامية. ويخصص العديد من هذه البلدان أكثر من ١٠ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي السنوي لمراقبة هذه التجارة غير المشروعة ومعالجة ضحايا الصراعات المسلحة.

ومن المفارقات أن أغلب الصراعات التي تستخدم فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقع في العالم النامي، بينما تنتج أغلب هذه الأسلحة في العالم المتقدم. وتتطلب هذه المفارقة الفظيعة أن يطبق على التجارة العالمية بهذه الأسلحة مبدأ تم قبوله بالفعل في مكافحة الاتجار بالمخدرات: مبدأ المسؤولية المشتركة. ولا بد أن نواجه جميعا هذه المشكلة وأن نبحث عن حلول توزع المسؤولية بطريقة متوازنة، وذلك بهدف منع ومحاربة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة والقضاء عليه.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد هنا في نيويورك الشهر الماضي وتشرفت كولومبيا برئاسته، يشكل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. ومن ذلك المؤتمر انبثق التزام ثابت من الدول الأعضاء - كما عبر عنه الإعلان السياسي وبرنامج العمل - يستهدف منع ومحاربة هذه التجارة والقضاء عليها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك تدابير لتأمين التعاون والمساعدة الدوليين ومتابعة المؤتمر.

كذلك تم إحراز تقدم نحو تحديد العناصر الهامة في مكافحة هذا البلاء، مثل وسم الأسلحة بعلامات وتعقبها، وكذلك رصد الصادرات والكميات الفائضة منها والوسطاء في تجارتها المشروعة.

وفيما يتعلق بعمليات الحظر على الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن، تعهدت البلدان التي شاركت في المؤتمر باعتماد جميع التدابير الملائمة لضمان فعاليتها وللتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في الإنفاذ الصارم لعمليات الحظر هذه. ولقد تمت مناشدة مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار، في ولايات وميزانيات عمليات حفظ السلام، الأنشطة المتعلقة بنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج العناصر المسلحة. كذلك توصل المؤتمر إلى إتفاق بشأن الوضع والتنفيذ، على الصعيد الوطني، لبرامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج تتضمن جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها وتخزينها وتدميرها.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأعرب بالنيابة عن حكومتي عن إمتناننا البالغ لكل الوفود الأعضاء بالمجلس التي أشارت إلى جهود السفير كاميللو ريس، الذي استطاع بفضل تعاون البلدان المشاركة أن يجعل من المؤتمر خطوة أولى هامة في عملية داخل منظمتنا سوف تستغرق بلا شك سنوات عديدة.

وبوصف كولومبيا رئيسة لمجلس الأمن، فإنها تفضل نهجا نحو مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعطي الأولوية للحالات التي يساعد فيها توافرها والاتجار غير المشروع فيها على إيجاد أو مفاقمة حالات صراع قيد نظر المجلس. إنني أدعو المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته المحددة في هذا المجال وبشكل جماعي بغية ضمان عدم تصعيد هذه الصراعات ومضاعفة احتمالات التوصل إلى حلول سياسية لها إلى أقصى حد وتعزيز ثقافة حقيقية للسلام والمنع في الأمم المتحدة.

إننا ندرك أنه نظرا لحجم مشكلة الأسلحة الصغيرة فهي تتجاوز نطاق أي جهد فردي. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون أبعادها عقبة لنا في التشجيع على العمل الجماعي على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية، بهدف منع ومكافحة هذا البلاء من خلال تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة، الذي ذكرته قبل لحظة.

وبلادي التزمت بهذه العملية منذ الثمانينيات، إذ قدمت للجمعية العامة، وبدعم من عدة بلدان أخرى، مشروع القرار الأول بشأن هذا الموضوع. وعلى المستوى الإقليمي، كنا مشاركين نشطين في المفاوضات بشأن اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة ومناهضة الاتجار غير المشروع بها، ذلك الصك القانوني الذي يعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بأهميته. وأخيرا، وكما ذكرت آنفا، فقد ترأسنا مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد مؤخرا، وهو العملية العالمية الوحيدة التي تم الاضطلاع بها في هذا الميدان.

والآن، وأنا أتكلم بوصف بلادي عضوا في مجلس الأمن، أود أن أؤكد على أن كولومبيا مستعدة لمساعدة هذه الهيئة على أن تضطلع بمسؤوليتها كاملة، وأن تحدث أثرا حقيقيا في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تلك الحالات قيد نظر المجلس.

وسأتقدم إليكم ببعض الأفكار الأولية لإضافتها إلى الأفكار التي طرحت بالفعل أو تلك التي سيتم طرحها في سياق هذه المناقشة، وستكون جميعها مفيدة للغاية لبلورة التدابير التي قد يتخذها المجلس في هذا الصدد.

وتوصيتي الأولى تتعلق بالحاجة لبذل الجهود من أجل الترتيب المنهجي للخبرات الهامة القائمة في الوفاء بالتعهدات الدولية ذات الصلة بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن يتم ذلك لحشد أفضل الممارسات الممكنة بحيث يمكن أن يستخدمها مجلس الأمن أو الأمانة العامة كمرجع. والصعوبة في الحصول على المعلومات الدقيقة بشأن توفر الأسلحة الصغيرة في حالات الصراع التي تشغل اهتمام المجلس، إنما تعني أن أي خبرة إيجابية جرى توثيقها ستكون ذات قيمة كبيرة. وقد يود المجلس أن يدعو الأمين العام إلى تنسيق مثل هذا المسعى بغية الاستفادة من آراء الموظفين الموجودين في الميدان والدول المهتمة التي قد تكون على استعداد لتتشاطر خبراتها.

ومن الأهمية بمكان أن يستكمل مجلس الأمن المبادرات الإقليمية ويعززها. وتوصيتي الثانية تتعلق بهذه المسألة. وعلى المجلس أن يعزز حوارا متواصلا مع المنظمات الإقليمية، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، لدعم عملها في

هذا المجال بصورة متبادلة. والإعلان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن الوقف الطوعي لاستيراد، وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا يعد مثالا جيدا على هذه الحاجة. فهذا الإقليم يسعى ما وسعه السعي من أجل منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكن الآلية يمكن أن تصبح أكثر فعالية إذا ساعد المجلس في منع موردي الأسلحة من انتهاك الوقف الطوعي.

وثمة توصية ثالثة تتعلق بالحاجة إلى تزويد مجلس الأمن بمعلومات دقيقة عن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عندما ينظر في أي حالة بعينها. وينبغي إعطاء الأمين العام ولاية لأن يدرج في تقاريره جزءا تفصيليا عن مسألة الأسلحة الصغيرة، حتى يمكن النظر فيه كجزء لا يتجزأ من معالجة الصراعات. لذا كان من الأهمية الحاسمة بلورة منهجية تسمح للمجلس بالاستجابة لهذه الظاهرة، لأنها مصدر أساسي لعدم الاستقرار السياسي وتهديد حقيقي ومباشر للسكان المدنيين.

ومن الضروري أيضا أن نؤكد على الطبيعة العابرة للحدود للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي لا تعرف حدودا إقليمية أو سياسية أو إيديولوجية. ونتيجة لذلك، كتوصية رابعة، ومع الأخذ في الاعتبار أن كثيرا من هذه الأسلحة ينشأ أصلا في البلدان والمناطق التي تم التغلب فيها على الصراعات، من المُلح أن يقوم المجلس بالمساعدة في وقف هذا الاتجاه من خلال اعتماد استراتيجيات لإحباط أنشطة المتاجرين غير الشرعيين والمجرمين.

وتتصل التوصية الخامسة بالحاجة إلى تعاون أوثق بين الدول لتدمير فائض الأسلحة التي في حيازة الدول، والجمع الطوعي للأسلحة الصغيرة ومصادرة الأسلحة غير المشروعة. وقد يتضمن هذا التعاون عمليات السيطرة على الحدود التي تشترك فيها الشرطة مع سلطات الجمارك.

وأخيرا، فإن كولومبيا التي تأثرت بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تود أن تعرب عن تضامنها مع أفريقيا، تلك المنطقة من العالم التي تضررت أكثر من غيرها من جراء هذه الآفة، وأن تثني عليها عن جدارة واستحقاق للدور الذي اضطلعت به خلال المؤتمر الذي اختتم اجتماعاته مؤخرا.

ولقد أكدنا على القلق المتزايد للمجتمع الدولي إزاء النتائج المترتبة على الانتشار غير المضبوط بالنسبة للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان والمناطق، ورفاه شعوبها. لذا، فإنني أناشد كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأن تنضم إلى المعركة ضد هذه الآفة من خلال التنفيذ الكامل لمبدأ المسؤولية المشتركة، وأهيب بمجلس الأمن، بصورة خاصة، أن يمضي قدما في إعداد القرارات التي ينبغي أن تتخذ في هذا المجال فيما يتعلق بالمسائل التي تقع في نطاق اختصاصه.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل بيرو. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديز كاريللو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أقدم باسم بيرو عبارات الترحيب والتهنئة إلى جمهورية كولومبيا على توليها مسؤولية رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. ويسعد وفد بيرو بشكل خاص أن يشارك في هذا الحوار تحت إدارة بلد ملتزم تماما بإنشاء نظام للرقابة والتعاون من أجل إزالة المخاطر الراهنة التي يتعرض لها الأمن من جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهذا ما دللت عليه كولومبيا من خلال إدارتها القديرة لمؤتمر الأمم المتحدة المنعقد مؤخرا بشأن هذا

الموضوع. ويود وفدي كذلك أن يعرب عن التقدير للوثيقة التي أعدها كولومبيا، والتي تشكل إسهاما مهما وأساسا مفيدا لتحديد دور مجلس الأمن فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة.

وبالنسبة لبيرو، تمثل هذه القضية واجبا سياسيا وأخلاقيا يقتضي العمل الدولي المشترك على كافة الأصعدة. فلأكثر من عشر سنوات، ظل تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلادي يغذي الحركات الإرهابية، بما في ذلك الحركات التي تمولها شبكات المتاجرين بالمخدرات، الأمر الذي أدى إلى سقوط أكثر من ٣٠ ٠٠٠ قتيل، فضلا عن الخسائر المادية التي تقدر بمليارات الدولارات.

واستنادا إلى تقارير الأمين العام لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، يمكن الوقوف على النطاق الواسع والمتعدد الأبعاد لهذه المشكلة التي تشمل العديد من المشاركين وعلى مستويات مختلفة. وأن الطابع المتعدد الأوجه للمشكلة هو أمر اعترف به مجلس الأمن ذاته، من خلال بيانه الرئاسي الصادر بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

والنتيجة التي أجمعت عليها الوثائق المشار إليها آنفا تمثلت في الاعتراف بالدور الهام الذي يقع على عاتق الأمم المتحدة، وخاصة أجهزتها الرئيسية، في هذا المجال، سواء في تحديد وبلورة استراتيجيات العمل أو في نشر المعلومات بغية زيادة الوعي لدى الناس وتنبيههم إلى مغبة التكديس المفرط لتلك الأسلحة مما يسبب زعزعة الاستقرار، وهو الاعتراف الذي يجعل هذه المسألة ذات أولوية في خطة العمل الدولية الراهنة.

إن مجلس الأمن، في أدائه لمهامه، قد اضطلع بمهام محددة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة.

وهو قد فعل ذلك على أساس تفكيره الخاص، كما هو الشأن في المناقشة المفتوحة التي جرت في السنة الماضية. ومع ذلك، لم يكن هناك حوار تفاعلي مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولم يعكس رؤية عامة منسقة ومُجْمعا عليها تُنسب إلى العضوية ككل.

وبهذا المعنى، ترى بيرو أن مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة، تتشاطر مسؤولية معينة في هذا المجال. وعلى وجه التحديد بسبب تداخل وظائفها، يتيح هذا فرصة ممتازة، من خلال التنسيق الدقيق، للقيام بإسناد أدوار محددة بإعمال آليات أنشئت لذلك الغرض من خلال تنسيق عمل رؤسائها.

وبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة، على الرغم من النقائص غير المفهومة والظاهرة في اعتماده، يوفر عن حق الاتجاه العام الذي كان مُفتقَرا إليه، وفي المقام الأول على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويشكل إطارا دوليا أساسيا للتعامل مع هذه المشكلة. وهو يقر، من بين مستويات أخرى من العمل، بالمسؤولية الخاصة لمجلس الأمن في تأكيد الأثر العميق لهذه الأسلحة على طول فترة استمرار الصراعات المسلحة وحِدتها وآثارها على أضعف قطاعات المجتمع. ولمواجهة هذه الحالة يؤكد برنامج العمل أيضا على أهمية دور الآليات الإقليمية ودون الإقليمية.

وترى بيرو أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينشئ قنوات اتصال ملائمة دائمة لتمكينه من جمع آراء المنظمات الإقليمية بشأن الظروف المعينة لكل صراع. وينبغي لهذه التدابير أن تؤخذ في الاعتبار قبل أن يدرج المجلس في ولاياته أو يوصي بأن تدرج في اتفاقات السلام تدابير مثل عمليات حظر توريد الأسلحة؛ وقرارات الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير هذه الأسلحة وتصنيعها؛ ومراقبة الحدود؛ وبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ونعتقد أن ممثلي هذه المنظمات الإقليمية والبلدان المعنية ينبغي أن يُدعَوا أمام مجلس الأمن قبل وضع واعتماد

هذه التدابير. وعلاوة على ذلك، فإن حضورهم سيفيد بتوفير آخر المعلومات للجان الجزاءات عن تنفيذ عمليات حظر الأسلحة التي فرضها مجلس الأمن من قبل. وإحدى الطرق الأخرى التي يمكن بها لهذه المنظمات والمشاركين أن يعربوا عن آرائهم بشأن هذا الموضوع هي من خلال ممثلي الأمين العام في الميدان، الذين بوسعهم أن ينقلوا هذه الآراء ويضمنوها في تقارير الأمين العام.

وفيما يتعلق بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما وأساسيا بإدراج التدابير الملائمة المضمنة في برنامج العمل في ولايات عمليات حفظ السلام وبتنفيذها. وفي هذا المجال، يمكن إجراء المزيد من الدراسات للتجارب المكتسبة في الحالات التي نفذ فيها تسليم الأسلحة طواعية على أساس تعويض غير مالي، كما تم بصورة ناجحة في بلدان مثل ألبانيا والسلفادور وبنما. وهذا الاستبدال للأسلحة بأدوات للزراعة والبناء، أو بتشييد مدارس وعيادات طبية، يوفر بديلا صالحا وفيه خيال بارع يمكن أن يستخدم في صراعات متنوعة، على أساس تحليل كل حالة على حدة.

والحاجة إلى التنسيق أيضا واضحة فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون التقني والمالي لتشجيع الوجود الفعال لجماعة المانحين في برامج تشمل توفير المعلومات بشأن أفضل الممارسات لجملة أمور منها جمع الأسلحة وتدميرها وحفظ مخزوناتها بشكل آمن، وهي ببساطة طريقة أخرى للإسهام في منع نشوب الصراعات.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى إيفاد بعثات من مجلس الأمن لدراسة موضوع الأسلحة الصغيرة في البلدان المتضررة، ترى بيرو أن بعثات تقصي الحقائق الراهنة التابعة للمنظمة، مثل التي أرسلت مؤخرا إلى كينيا لتحديد مستوى انتشار هذه الأسلحة، وتقوم بأداء هذه المهمة بطريقة تعكس على النحو الواجب الطابع المتعدد الجوانب للمشكلة، مشركةً في ذلك ممثلي إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي لذلك يجب أن تواصل. وعلى أي حال، يمكن لمجلس الأمن قطعا أن يدرج الشواغل المتعلقة بمسائل الأسلحة الصغيرة في البعثات التي يضطلع بها حاليا في مختلف المناطق والبلدان.

وأخيرا، تود بيرو أن تعرب عن ثقتها الكاملة في أن الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية ستوفر، في مستوى ما يخصها من العمل، استجابات كافية للتطلعات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية التي برزت اليوم فيما يتعلق بهذا الأمر الذي يشكل شاغلا أخلاقيا عميقا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل بيرو على كلماته الطيبة الموجهة إليَّ وإلى وفدي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب تماما. بل إن من المشجع أن يظل مجلس الأمن منشغلا بهذا الموضوع الهام، الذي له هذه الآثار العميقة على الأمن الدولي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لحكومة كولومبيا، وخاصة السفير كاميلو رييس، على ما اضطلعا به من دور بناء في قيادة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، إلى اعتماد برنامج العمل.

وقد شاركت الحكومة اليابانية بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة منذ أن لفت الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي انتباه المجتمع الدولي لأول مرة إلى المشكلة في سنة ١٩٩٥. وبناء على

توصيات فريق الخبراء، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، اللذين ترأسهما معا السفير ميتسورو دونواكي، عرضت الحكومة اليابانية قرار الجمعية العامة الذي أدى إلى عقد المؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة. وقد طبع المؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة في أذهان جميع من ارتبطوا به المعاناة المأساوية التي أوقعتها الأسلحة الصغيرة على الناس في جميع أرجاء العالم وأكد من جديد الحاجة الماسة إلى وقف التكديس المفرط لهذه الأسلحة ونقلها على نحو غير مشروع.

وسيظهر قطعا أن برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر خطوة تاريخية أولى في معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة المعقدة، على الرغم من أننا نعلم أنه ليست كل البلدان المشاركة مرتاحة تماما للتدابير الواردة فيه. وفي هذا السياق، نود أن نغتنم هذه الفرصة للاعتراف بالإسهام الكبير الذي قدمته البلدان الأفريقية لإنجاح المؤتمر، في المرحلة التحضيرية، تحت القيادة المقتدرة للسفير دوس سانتوس ممثل موزامبيق، وأهم ما في الأمر، في اللحظات الختامية للمؤتمر، عندما أظهرت رغبة سياسية تستحق الثناء في الاتفاق على حل توافقي مؤلم بغية ضمان اعتماد برنامج العمل بتوافق الآراء. والآن يلزم المجتمع الدولي أن يجعل برنامج العمل ذا معنى حقا للبلدان المتضررة كثيرا من الأسلحة الصغيرة في أفريقيا.

وينبغي أن أسارع لأضيف أن البلدان التي تعاني من آفة الأسلحة الصغيرة ليست مقصورة على أفريقيا. فكما أكد كبير نواب وزير الشؤون الخارجية، السيد سيكن سوغيورا في المؤتمر، إن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يقدم الدعم والمساعدة استجابة لتطلعات وإرادة الشعوب في جميع البلدان المتضررة في المنطقة.

والآن يتوقف الأمر علينا جميعا لضمان تنفيذ برنامج العمل على نحو فعال، بل وتعزيز المزيد من التعاون الدولي لتحرير العالم من خطر الأسلحة الصغيرة. والحكومة اليابانية، من جانبها، تخطط أيضا، ربما بالتعاون مع البلدان المانحة الأخرى ووكالات الأمم المتحدة، لتوسيع مشاريع الأسلحة مقابل التنمية لأفريقيا ومنطقة البلقان ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، على غرار مشاريع رائدة أقامتها اليابان مع الاتحاد الأوروبي في كمبوديا.

وبالإضافة إلى ذلك، نخطط لإجراء بحوث عن مشاريع جمع الأسلحة الصغيرة بغية وضع مبادئ توجيهية للجهود المقبلة. وإسهام اليابان الإضافي هو ٩٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي للصندوق الائتماني في إدارة شؤون نزع السلاح التي تستهدف تعزيز مثل هذه المشاريع لحل المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

أود أن أضيف أيضا، أنه من أجل ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل ومن أجل تحسين النظام، من المهم عقد مؤتمر استعراضي خلال السنوات القليلة المقبلة.

أود في الختام أن أهيب بمجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين، أن يولي اهتماما خاصا لقضية الأسلحة الصغيرة عندما ينظر في اتخاذ إجراءات محددة لمنع النزاع. إن ولايات عمليات حفظ السلام التي ينشئها مجلس الأمن تتطرق لقضايا الأسلحة الصغيرة بطرق مختلفة، مثل جمع وتخزين الأسلحة. إن جهود نزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج، أصبحت أيضا معالم نموذجية في عمليات حفظ السلام الأخيرة. والأهم من ذلك، أن إنشاء عمليات حفظ السلام يتيح للمجتمع الدولي فرصة قيمة لتحسين وتطوير سبل التعامل مع قضية الأسلحة الصغيرة.

لا بد أن يتم التصدي لهذه القضية على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية السائدة. وفي هذا السياق، يجب بذل اهتمام خاص لقضية

الأسلحة الصغيرة عندما يوفد مجلس الأمن بعثة تقصي الحقائق إلى مناطق الصراع.

وبما أن المجلس قد يكون قوة دافعة في الجهود الرامية إلى التغلب على تهديد الأسلحة الصغيرة، فإننا نشجعه لكي يبقى في الأذهان المسؤوليات الملقاة على كاهله وأن يواصل جل اهتمامه بالأنشطة التي تقوم بها مختلف الدول والمنظمات في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل اليابان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وبالنظر إلى تأخر الوقت، وبموافقة الأعضاء، أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.